الأمم المتحدة A/57/PV.54

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٤**
الأربعاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نغوين تان شاو (فييت نام)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية

تقرير الأمين العام (A/57/122)

مشروع قرار (A/57/L.18)

(ب) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود

تقرير الأمين العام (A/57/87)

مشروع قرار (A/57/L.11)

(ج) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية

تقرير الأمين العام (A/57/254)

مشروع قرار (A/57/L.26)

(د) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

تقرير الأمين العام (A/57/225)

مشروع قرار (A/57/L.23)

(هـ) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعية الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/57/266 و A/57/266/ Add.1)

مشروع قرار (A/57/L.25)

(و) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/57/119)

مشروع قرار (A/57/L.22)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-70179 (A)
0270179

(ز) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية

تقرير الأمين العام (A/57/358)

مشروع قرار (A/57/L.29)

(ح) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/57/375)

مشروع قرار (A/57/L.38)

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

تقرير الأمين العام (A/57/128)

مشروع قرار (A/57/L.24)

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

تقرير الأمين العام (A/57/386)

مشروع قرار (A/57/L.32)

(ك) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (A/57/576)

مشروع قرار (A/57/L.31)

(ل) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقرير الأمين العام (A/57/217)

(م) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام (A/57/351)

مشروع قرار (A/57/L.39)

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

تقرير الأمين العام (A/57/267)

(س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير الأمين العام (A/57/405)

مشروع قرار (A/57/L.28)

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

تقرير الأمين العام (A/57/475)

مشروع قرار (A/57/L.21)

(ف) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية (A/57/255)

مشروع قرار (A/57/L.40)

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

تقرير الأمين العام (A/57/94 و A/57/94/ Add.1)

مشروع قرار (A/57/L.30)

(ق) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا

مشروع قرار (A/57/L.16)

السيد فدائي فرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على كل تقاريره الشاملة والحافلة بالمعلومات بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات

الأخرى''. وليس ثمة شك في أن كل هذه التقارير تستحق اهتماما كبيرا وهي جديرة باستعراض شامل من جانب هذه الهيئة. وفي الوقت نفسه، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتركيز على ثلاثة تقارير للأمين العام، وهي التقارير المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وكل من منظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

يوضح التقرير المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي''، الوارد في الوثيقة A/57/405، أن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعملان في تعاون وثيق بشأن طائفة واسعة من المسائل في إطار بحثهما المشترك عن حلول للمشاكل العالمية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشجع ميثاق الأمم المتحدة الأنشطة التي تتم من خلال التعاون الإقليمي للنهوض بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. وبالتالي، يرى وفدي أن تعميق العلاقات بين المنظمتين من خلال الاتصالات الرفيعة المستوى والمشاورات المنتظمة والاجتماعات الفنية يمكن أن يسهم في تحقيق مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.

ولحسن الطالع، شهدت الأعوام الأخيرة استكشاف سبل جديدة لتعاون أفضل وأقوى بين منظمة المؤتمر الإسلامي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وقد أحرز تقدم كبير في هذا المجال في إطار التعاون الواسع النطاق بين المنظمة وهيئاتها الفرعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وما فتئت المنظمتان تصقلان تعاونهما المشترك من أجل إبراز أولويات الدول الأعضاء – وهي أيضا الأولويات التي اتفق عليها في الاجتماعات العامة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي – مثل التعليم والقضاء على الأمية وتطوير العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية والبيئة، وأيضا من أجل الاستجابة لتلك الأولويات بشكل أفضل.

ووفدي يحدوه الأمل أيضا أن تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في المنظومة، وخاصة المنظمات الرئيسية، بتقديم المزيد من المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المنتسبة بغية تعزيز التعاون.

وفيما يتعلق بالتعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أعتقد أن مكافحة الخوف من الإسلام أحد المجالات التي يمكن للمنظمتين أن تضطلعا بعمل مشترك بشأنها. وينبغي ألا يكون هناك شك في أن إثارة التعصب وملاحظات التشهير ضد الإسلام التي تبثها وسائط الإعلام الأمريكية الواسعة الانتشار أحيانا، تؤذي مشاعر ١,٢ مليار مسلم في كل مكان، وتترك أثرا سلبيا عليهم في جميع أنحاء العالم، وهو ما يضر بالمساعي الرامية إلى تعزيز التفاهم في إطار المجتمع الدولي. وفي الوقت الذي تتصدر فيه الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى توطيد السلام والوئام بين الأمم وأتباع مختلف المعتقدات في العالم، نعتقد أن علينا أن نعكف على دراسة ظاهرة الخوف من الإسلام ونرى ما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله، بالاشتراك مع منظمة المؤتمر الإسلامي، لتبديده.

وبالنظر إلى أنه توجد بالفعل مجالات شك وخلاف بين الغرب والعالم الإسلامي، فإننا نشعر بالقلق من أن الموجة الأخيرة من التعصب الأعمى ضد الإسلام تماثل صب الزيت على النار وتزيد من تفاقم الوضع. وعلى الرغم من أن الذين يطلقون العنان لأنفسهم في الخطابة الضارة يتصرفون على نحو غير مسؤول، يمكننا أيضا أن نظل متفائلين بشأن

فهم الدول الأعضاء لأهمية هذا الموضوع وتوحدها لإيقاف نمو هذا الاتجاه.

والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يمكن أن يمهد لبعض الأنشطة، بما في ذلك رفع درجة الوعي، وتشجيع الدول الأعضاء على الشروع في العمل وتنبيه وسائط الإعلام إلى الأثر الضار الناجم عن الخوف من الإسلام على السلم والوئام على الصعيد الدولي. ونظرا لأن التضليل وسوء الفهم يمثلان أساس المشكلة، فإن الوصول عن طريق قنوات الأمم المتحدة، التي ينبغي لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تشارك فيها بفعالية، قد يكون له أثر هام.

وينبغي تعزيز التعاون والبرامج والمشاريع المشتركة بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي وتشجيع ذلك التعاون وتلك المشاريع، لا سيما بين منظمة التعاون الاقتصادي وهيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون أكثر مشاركة في مجال بناء القدرات مع منظمة التعاون الاقتصادي وبرامجها ذات الصلة. ويتوقع للتعاون مع الأونكتاد في مجالات النقل العابر، والاستثمار الإقليمي وفعالية التجارة أن يحرز مزيدا من التقدم لأن هناك فرصا وافرة لتعزيز ذلك النوع من التعاون.

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا، بوصفها اللجنة الإقليمية الرئيسية التي تتعامل مع منطقتنا، ظلت نشطة جدا على الصعيد الفردي وفي التعاون والتضافر مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الإنمائية والمالية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. ولا تزال هناك فرص هائلة لتوسيع هذا التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي، وينبغي أن يمتد إلى مجالات جديدة، بما في ذلك مجال البيئة الاجتماعية. واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي منظمة إقليمية أخرى من منظمات الأمم المتحدة، يمكنها أيضا أن تؤدي دورا مماثلا، ولا سيما في مساعدة أعضاء لجنة التعاون الاقتصادي من وسط آسيا.

ويرحب وفدي بمرحلة التعاون الجديدة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التنمية الاقتصادية لتنسيق مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منظمة التنمية الصناعية على معالجة الإيدز وصحة المراهقين، وتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة التنمية الاقتصادية على تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي. ونحن واثقون تماما بأنه يمكن أن تستكشف بصورة مشتركة مجالات جديدة للتعاون ويمكن أن توضع موضع التنفيذ مع وكالات أخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وذلك بمعالجة الجوانب الاجتماعية لمكافحة المخدرات، وخاصة ضحاياها الرئيسيين – النساء والأطفال. وينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة السياحة العالمية أن تصبحا أيضا أكثر نشاطا مع منظمة التعاون الاقتصادي في مجال التنمية الثقافية والسياحة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال المنطقة تعاني أيضا مشكلة زراعة المخدرات، وإنتاجها، والاتجار بها، وتعاطيها على نحو غير مشروع. وآثارها السيئة الخطيرة على الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لبلدان المنطقة معروفة تماما للمجتمع الدولي. وينبغي أن تكون هناك استراتيجية شاملة على مختلف المستويات للتصدي لهذا التحدي الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي يواجه المنطقة. وتعزيز الأداء الاقتصادي وتوسع التجارة والاستثمار، فضلا

عن القضاء على الفقر في المنطقة، عناصر رئيسية في هذه الاستراتيجية.

وما من شك في أن تعمير أفغانستان، وخاصة إنعاش اقتصادها من خلال المساعدة الدولية والتعاون الإقليمي، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في إنجاح تلك الاستراتيجية. وأثناء تعرضنا لذلك الموضوع، دعوني أضيف أن تعمير أفغانستان أحد الأولويات الرئيسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وتقيم منظمة التعاون الاقتصادي تعاونا ثلاثيا مع البلدان الثالثة باعتباره أكثر الخيارات جدوى وفعالية في التكلفة لتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفغانستان والبلدان المجاورة، وهو ضروري لإنعاش اقتصادها.

وأخيرا، أود أن أدلي ببعض التعليقات على التقرير المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية والقانونية الآسيوية - الأفريقية''، الوارد في الوثيقة A/57/122. وكما يوضح التقرير، ما فتئت هذه المنظمة تجري تحليلات منتظمة ومتسقة لبنود جدول أعمال اللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي من المنظورين الآسيوي والأفريقي.

ولا تزال تعليقات وتوصيات هذه المنظمة مصدر إلهام للدول الأعضاء فيها في مداولاتها بشأن المواضيع المعروضة على الجمعية العامة، ولا تزال تعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إجراءات الأجهزة القانونية للأمم المتحدة. واتساع نطاق المواضيع المدرجة في جدول أعمال اللجنة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية يدل على تصميم تلك المنظمة على الإسهام الإيجابي في الجهود الجماعية الرامية إلى التعامل مع التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي. وتراقب اللجنة على نحو وثيق التطورات القانونية المتصلة بالتعاون الدولي الاقتصادي لأغراض التنمية ولا تزال تبقي على ذلك الموضوع في جدول أعمالها.

ومسألة اللاجئين - وهي موضوع قامت المنظمة بالكثير من العمل فيما يتعلق به - ومسائل القانون التجاري، ومنع الجريمة ومكافحة الفساد ظلت أيضا موضوعات للدراسة والتداول بواسطة المنظمة. وأثبت التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة أنه مثمر، وخدم المصالح المشتركة بين المنظمتين. وقد طور ذلك التعاون إلى مدى أبعد في السنوات الأخيرة ويجري تنفيذه في محافل عديدة، تشمل مواضيع شتى ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي ككل. ونرى أن إمكانيات التعاون مستقبلا بين الأمم المتحدة والمنظمة تبشر بالخير.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أيدت هذه البيان بلدان أوروبا الشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك آيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى موضوع هام من نواح عديدة. ولأبدأ بذكر قليل من الأسباب التي تؤكد أهمية هذا الموضوع. أولا، يُطلب في أحيان كثيرة من المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية أن توفر المساعدة ذات الخبرة والمشورة لإكمال جهود الأمم المتحدة. ثانيا، يمكن للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى أن يؤدي إلى زيادة فعالية التكلفة، واتساع نطاق الاتصال والشرعية، بينما يقلل في نفس الوقت خطر التكرار إلى الحد الأدنى.

وغني عن القول إن الاتحاد الأوروبي لذلك يؤيد تأييدا شديدا الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التعاون الجيد

وتعميقه بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. ويثني الاتحاد الأوروبي على الأمين العام للتقارير التي تم تقديمها فيما يتعلق بهذا الموضوع. فهي تتيح نظرة عامة واضحة ومفيدة، وتشكل أساسا ممتازا لمناقشاتنا اليوم.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على تأييده القوي للنهج الذي وقع عليه الاختيار بإجراء مناقشة مشتركة وحيدة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات. واسمحوا لي بتناول جوانب قليلة من جوانب هذه المناقشة التي يرى لها الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة.

يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بإنشاء الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الذي عقد في ديربان في تموز/يوليه. ويرى الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأفريقي بمثابة المنظمة المركزية التي يدور حولها التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية. ويمثل إنشاء الاتحاد الأفريقي حدثا تاريخيا من شأنه أن يمنح أفريقيا الفرصة للقيام ببداية جديدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي خاصة بالتشديد القوي المتأصل في الاتحاد الأفريقي على الصلات بين السلام والاستقرار والحكم الرشيد والتنمية. وفي هذا السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده الكامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها مبادرة مملوكة لأفريقيا وبقيادتها. ويرى أن الشراكة الجديدة ترسي أساسا ممتازا لقيام شراكة جديدة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. ومن السمات الجوهرية للشراكة الجديدة أنها تعترف بوجود صلة عملية بين النمو الاقتصادي والتنمية وبين المبادئ التي تقوم عليها الشراكة الجديدة والمتمثلة في الإدارة الرشيدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وسيادة القانون والتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. وتملك الشراكة الجديدة من المقومات ما يمهد الطريق أمام الاتحاد الأفريقي الجديد ويعطيه مضمونا فعليا.

ويمكن بتحسين التعاون الإقليمي تعزيز تطبيق الشراكة الجديدة. وفي هذا الصدد، يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على الحوار بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبينه. وقد رحب المؤتمر الوزاري المعقود بين الجماعة والاتحاد الأوروبي في مابوتو من ٧ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بوضع البرنامج الإرشادي الإقليمي وعملية التكامل الإقليمي باعتبارهما الأساس الذي يستند إليه دعم الاتحاد الأوروبي في المستقبل. علاوة على ذلك، اعترف المؤتمر بأن المنظمات الإقليمية تؤدي دورا خاصا في منع نشوب الصراعات وفي حل الصراعات وحفظ السلام، وأن هذا الدور جدير بالتعزيز.

وبصفة الاتحاد الأوروبي من المشاركين النشطاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنه يعلق أهمية كبرى على تنفيذ منهاج الأمن التعاوني. وهو يشدد على أهمية التعاون بين منظمة الأمن والتعاون وبين المنظمات الدولية الأخرى على أساس من المزايا النسبية لكل منها. ويكمن لب منظمة الأمن والتعاون في مفهومها الشامل للأمن، الذي يغطي البعد السياسي – العسكري، والبُعد الاقتصادي والبيئي، وبعد حقوق الإنسان. وتعمل المنظمة على توطيد دعائم الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه المحاور الثلاثة جميعا.

وقد تصدرت الحرب على الإرهاب التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين الأمم المتحدة. وقد أبرزت منظمة الأمن والتعاون باعتمادها خطة عمل بوخارست وبرنامج عمل بيشكيك العام الماضي تصميمها على الإسهام في الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب بقيادة الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الطيبة على هذا التعاون الاجتماع رفيع المستوى بشأن، الإرهاب الذي عقد في لشبونة في حزيران/يونيه، حيث أكدت الأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية مختلفة من جديد التزامها بتطوير جهود متآزرة في هذا الصدد. ويشكل هذا الالتزام صميم

مشروع الميثاق الذي وضعته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الإرهاب ومنعه، ومن المقرر أن يعتمده المجلس الوزاري القادم للمنظمة في بورتو.

وفيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل، فإن التعاون الذي تحقق بين البعثات الميدانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون وبين الأمم المتحدة في البلقان وجورجيا وطاجيكستان لا يزال ناجحا. وسوف يسعى الاتحاد الأوروبي باستمرار لتعزيز التنسيق والتعاون والتعاضد فيما بين منظمة الأمن والتعاون وبين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على توطيد الأمن والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة منظمة الأمن والتعاون.

ويتابع الاتحاد الأوروبي تطورات الحالة في أمريكا اللاتينية متابعة وثيقة للغاية، ويساوره القلق إزاء تدهور الحالة الاقتصادية في عدد من البلدان، كالأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل. ويدعم الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها تلك البلدان للتغلب على الأزمة الاقتصادية، كما أنه يساند بثبات عمليات التكامل الإقليمي في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، وجماعة دول الأنديز وأمريكا الوسطى، التي أظهرت التزام هذه المنطقة بإنشاء مجتمعات ديمقراطية بالرغم من الصعوبات السياسية والاقتصادية التي تمر بها.

كذلك يتابع الاتحاد الأوروبي عن كثب التطورات في جنوب شرق آسيا، ويساوره القلق بشأن مختلف الأخطار الإرهابية التي تتهدد المنطقة والصراعات الداخلية الكثيرة التي لم يتم بعد حلها والتي تسهم في انعدام الاستقرار السياسي. وفي ضوء الهجوم الأخير بالقنابل الذي وقع في بالي والحوادث التي وقعت في الفلبين، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده الكامل للجهود التي يجري بذلها في هذه المنطقة، وضمن إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا لزيادة تطوير التعاون على الصعيد الإقليمي.

ويبدي الاتحاد الأوروبي استعداده لمواصلة تقديم دعمه النشط للجماعة الكاريبية والتعاون معها على إقامة السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية وتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتعاون الإيجابي بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ويشجع الأمين العام ورئيس منتدى جزر المحيط الهادئ على مواصلة التعاون وتعزيزه في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وينبغي أيضا تعزيز التنسيق والتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومع غيرها من المنظمات الإقليمية وغير الإقليمية.

ذلك أن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يكمل كل منهما الآخر في المساعي التي يبذلانها لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون وتعزيزها. وفي الأعوام الأخيرة، عملت الأمم المتحدة ومجلس أوروبا سويا عن كثب في عدة بعثات وفي تنظيم الدورات الاستثنائية والمؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، زادت المنظمتان تعاونهما المتبادل في الحرب الدولية على الإرهاب. وتؤكد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعمها الكامل للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولنظام حماية حقوق الإنسان في أوروبا، الذي تشكل المحكمة عنصرا محوريا من عناصره.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، ويثني على المنظمتين لما بذلتاه من جهود لتطوير إجراءات مناسبة للتعاون، بما فيها توجيه الدعوة إلى الاتحاد

البرلماني الدولي للمشاركة في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب. وهو يرحب بالمبادرات التي تتخذها المنظمتان لإفساح المجال أمام البرلمانات للإسهام في الأنشطة الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة. ولدى الاتحاد الأوروبي اعتقاد راسخ بأن في وسع البرلمانات الوطنية، بالعمل من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، أن تؤدي دورا إيجابيا يكمل أعمال الأمم المتحدة ويدعمها.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي قد واصل تطوره خلال العام الماضي. وتتسم الاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالأهمية للحفاظ على استمرارية الحوار بين المنظمتين وتعميقه.

وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أيضا أمر يهم الاتحاد الأوروبي. ولذلك فمن دواعي سرور الاتحاد أن يلاحظ أن المنظمتين قد أقامتا اتصالات وثيقة فيما يتعلق بعدد من المسائل في نسق متنوع من المجالات، بما فيها السياسة والاقتصاد والثقافة.

ويسر الاتحاد الأوروبي أن ينوه بالاستمرار في توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية على مدى العام الماضي. ويغطي هذا التعاون كثيرا من المسائل ذات الاهتمام المشترك، وليس أقلها في ميادين الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية استمر في التوسع على امتداد العام الماضي. وكان هذا التعاون يشمل العديد من المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، وخاصة في مجالات الديمقراطية والحكم السليم وحقوق الإنسان.

كما يسر الاتحاد الأوروبي ملاحظة التعاون المتواصل بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي استمرت في تقديم دعمها الثابت لجهود الأمم المتحدة، وبالذات فيما يتعلق بالأمن الدولي وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، ونزع السلاح. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن كلا من المنظمتين تدعم الأخرى وتكمل عملها من أجل تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

إن الاتحاد الأوروبي يعلق دوما أهمية كبرى على أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وخاصة بالنظر إلى احتمال وقوع هذا النوع من الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يشجع بقوة على زيادة تطوير التعاون والتفاعل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا الميدان.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن التعاون المعزز بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى ينطوي، من نواح عديدة، على إمكانات بزيادة كفاءة وفعالية المنظمات المعنية، وفي الوقت ذاته تفادي المخاطرة بازدواجية العمل. وبالتالي، ينبغي مواصلة وتكثيف الحوار الحالي المشترك بين المؤسسات، من أجل تعزيز روح التعاون والتنسيق فيما بينها. والاتحاد الأوروبي يشجع الأمم المتحدة بقوة على مواصلة جهودها الرامية إلى النهوض بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى.

السيد شيح (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفد بلادي أن يشارك في المناقشة المتعلقة بالبند ٢٢ من جدول الأعمال، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“. فنحن نعلق أهمية خاصة على هذه المناقشة، لأننا ندرك أهمية توحيد الجهود العالمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع جهود المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. ونؤمن بأن

هناك حاجة متزايدة إلى النهوض بالتفاعل والتعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات، بغية جعل جهود كل منهما فعالة ومكملة لجهود الأخرى.

وسوف يركز وفد بلادي، في بيانه بشأن هذا البند، على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي.

ويلاحظ وفد بلادي مع الارتياح التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وقد تعزز ذلك التعاون الذي بدأ عام ١٩٤٧، بتوقيع اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩٦. وتقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/57/375 يعرض بتفصيل شامل مختلف المبادرات التي اضطلعت بها المنظمتان فيما يتعلق بالسلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضايا المتصلة بالطفل والمرأة، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب.

وكان من اللائق حقا بالجمعية العامة أن تقر بإسهام الاتحاد البرلماني الدولي في أعمال الجمعية، وكان من المهم بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي أن تتاح له المشاركة في أعمال وأنشطة الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بمنح الاتحاد البرلماني الدولي، بالأمس، مركز المراقب لدى الجمعية العامة. فسوف يمكّنه ذلك من إقامة علاقة أكثر جدوى وإثمارا ومغزى مع الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، يود وفد بلادي، أولا، أن يشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/57/405. كما نرحب ترحيبا حارا بالتعزيز المتواصل للعلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال الاتصالات رفيعة المستوى، والمشاورات المنتظمة، والاجتماعات الفنية. وقد سعدنا خاصة بالاجتماع العام الذي عقد في فيينا في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين ممثلي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، بغية توسيع نطاق التبادلات في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك لكل من المنظمتين. ونرحب بتحديد مجالات الأولوية العشرة المتفق عليها للتعاون، ونتفق مع الرأي القائل إنه مع التوسع في تحقيق التعاون، قد ينظر في مجالات جديدة للتفاعل دون مساس بأولوياتنا الحالية.

وقد اغتبط وفد بلادي لملاحظة أن منظمة المؤتمر الإسلامي شاركت بالفعل في اجتماعات الأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة شاركت، بالمثل، في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي. ونعتقد أن ذلك يعتبر مؤشرا للدور الإيجابي الذي تؤديه كل من المنظمتين، والاعتبار الكبير الذي تكنه كل منهما للأخرى كشريك في بحثهما المشترك عن حلول للمشاكل العالمية. وفي هذا الصدد، تتطلع ماليزيا إلى مشاركة الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العاشر الذي ستعقده منظمة المؤتمر الإسلامي في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ونقر بأنه منذ أصبحت منظمة المؤتمر الإسلامي مراقبا لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥، حدث تقدم كبير في التعاون بين المنظمتين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامي، بما فيها هيئاتها الفرعية، دخلت في اتفاقات تعاون مع ١٣ من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها.

ونتطلع إلى إبرام مذكرة التفاهم بين برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، التي ستعطى شكلا رسميا للعلاقات بينهما وتعززها، وتمهد الطريق للعمل المشترك في مجال التعليم.

ومن دواعي سرورنا أنه يجري الاضطلاع بالعديد من المبادرات المشتركة، وأن المزيد من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يستفيد من تلك المبادرات. ومن ثم، فإن ماليزيا، انطلاقا من تأييدها الراسخ للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تؤكد مصادقتها التامة على مشروع القرار A/57/L.28، الذي عرضه ممثل السودان.

ويعرب وفد بلادي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل كمبوديا الدائم صباح اليوم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. لقد كانت الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا دوما شريكين أساسيين في التنمية، وأثق بأنهما ستظلان كذلك في السنوات المقبلة. وقد وفرت عدة وكالات للأمم المتحدة دعما قويا لبلدان تلك الرابطة في مجالات متنوعة منها القضاء على الفقر، والحكم الرشيد، والوقاية من الكوارث، والبيئة، ودور المرأة في المجتمع.

وفي هذا الصدد، يبرز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلاقته العريقة برابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا يحتاجان إلى التعرض لهما بالتفصيل. وفي البلاغ المشترك الذي صدر في أعقاب الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين الذي عقدته الرابطة في بروني دار السلام في تموز/يوليه ٢٠٠٢، أكد وزراء خارجية الرابطة على ضرورة النهوض بالتعاون بين تلك المنظمة والأمم المتحدة، لأن هذا التعاون سيسهم في تحقيق أهداف الرابطة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتقدم الاجتماعي، والتنمية الثقافية، وتعزيز السلام والاستقرار. والنهوض بالتعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة هو في الواقع أمر مرغوب فيه ويمكن تحقيقه، وبالتأكيد سيعود بفوائد جمة على المنظمتين.

ويؤيد وفد بلادي أيضا إقامة تعاون وثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وذلك على سبيل زيادة تطوير التعاون الوثيق والمثمر بين منظمة الوحدة الأفريقية سابقا وهذه الهيئة العالمية. ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/57/L.39، يسعى إلى تعزيز وتكثيف تلك العلاقة، والارتقاء بها إلى مستوى أعلى من التعاون، يشمل ميادين عديدة منها التجارة، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وتقوية المؤسسات الديمقراطية، فضلا عن إحلال السلام والأمن في القارة.

وفي ضوء الاحتياجات الخاصة لأفريقيا والدور المكثف الذي تضطلع به الأمم المتحدة في القضايا المتصلة بهذه القارة، سيكون من المناسب تماما أن يعزز الاتحاد الأفريقي العلاقة الوطيدة القائمة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، خصوصا في سياق الشراكة الجديدة الطموحة من أجل تنمية أفريقيا، التي ستتطلب دعما دوليا رفيع المستوى.

وفي الختام، يأمل وفد بلادي في أن تحظى مشاريع القرارات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى بالدعم الكامل من الجمعية العامة. إن ما ليزيا مقتنعة بأن الأمم المتحدة يمكن أن تستفيد تماما من التعاون الوثيق مع تلك المنظمات. والواقع أن إقامة تعاون بين الأمم المتحدة وهذا العدد الكبير من المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى لهو خير شاهد على أهمية الأمم المتحدة ودورها المركزي بوصفها المنظمة العالمية الأكثر رفعة وشأنا وأكثر عالمية. كما أنه يدل على إيمان المجتمع الدولي الراسخ بالتعددية وبالأمم المتحدة باعتبارها مركزا لهذه العملية.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن البند الذي تنظر فيه اليوم المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى يتيح لنا الفرصة لكن نلقي نظرة عامة على التفاعل الذي يمكن أن يوجد بين

الأمم المتحدة وتلك المنظمات وإمكانيات التآزر في هذا التعاون، الذي لو جرى بحكمة، فإنه يمكن أن يوفق بين الحاجة إلى احترام الخصائص الإقليمية والمحلية والعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي، وهو أمر لا تقل ضرورته لمساعدة مجالات شتى عن حصول تلك المجالات على الدعم الذي تحتاج إليه.

ومن هذا السياق، أود أن أتناول البند ٢٢ (م) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي اكتسى طابعا خاصا هذا العام بسبب تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وإطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إن ترحيب المجتمع الدولي بتلك المبادرات الرئيسية – الذي أكدته الجمعية العامة يوم ١٦ أيلول/سبتمبر فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا – يقتضي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع مراعاة دينامية التحول المؤسسي لمنظمة الوحدة الأفريقية. والواقع أن وفد بلادي لا يسعه إلاّ أن يؤيد الموقف السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالنظر في برنامج التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لعام ٢٠٠٢، الذي يرى أن من الحكمة الانتظار إلى أن يتم تحديد هياكل ومهام المنظمة القارية الجديدة قبل المضي في تلك العملية. ونرى أيضا أن مناقشة اليوم يمكن أن تسهم كثيرا في تحديد أحكام التعاون بين المنظمتين في المستقبل.

وتضطلع الأمم المتحدة بالدور الأساسي فيما يتعلق بتعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي وتعبئة الدعم الدولي للتنفيذ الناجح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسوف يتوقف على ذلك إلى حد كبير ما يتحقق في القارة الأفريقية. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا لا يمكن أن تتحقق بدون الاستقرار الذي يعزز مناخ السلام والأمن. وهذه الحقيقة أدركتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة – الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – كما أدركها الأمين العام والبلدان الأفريقية ذاتها. ولابد لنا من أن نعمل سويا وبتصميم أكيد من أجل وضع نهاية لكل الصراعات والتوترات المحتدمة في القارة ومن أجل حشد وتعبئة الطاقات بغية إعادة الإعمار والتنمية في أفريقيا.

إن المشاركة المتزايدة والمتسقة للوحدات العسكرية الأفريقية في بعثات حفظ السلام تتجلى بوضوح. ويستجيب هذا الالتزام الأفريقي لرغبات هذه المنظمة، وخصوصا رغبات مجلس الأمن، ويشير إلى الطريق المؤدي إلى تعاون مثمر وحقيقي في المستقبل، ولا سيما في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها في حالة اندلاعها. وفي هذا الصدد، نجد أن توصيات الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، الذي يترأسه باقتدار السفير كونجول ممثل موريشيوس، تستهدف تعزيز ذلك التعاون من خلال الحوار. ونرحب بتلك التوصيات ونطالب بتنفيذها بشكل فعّال.

إن التفاعل بين الأمم المتحدة وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب النزعات وإدارتها وتسويتها هو واقع ملموس سيتم تعزيزه وزيادة تنظيمه من خلال الإنشاء المرتقب لمجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي. ومع هذا، فإنه لكي يحقق ذلك التعاون كل أهدافه، لا بد لنا من أن نضمن أنه لن يقتصر على مجرد نقل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين إلى البلدان الأفريقية. فبموجب أحكام الميثاق تقع هذه المسؤولية أساسا على عاتق الأمم المتحدة التي لديها خبرة لا غنى عنها وقدرات بشرية قيّمة وموارد مادية يصعب الحصول عليها على الصعيد الإقليمي.

إن قراءة التقرير A/57/351 المقدم من الأمين العام، الذي أود أن أشكره على التزامه لأفريقيا، تتيح لنا الفرصة

لكي نقيس مدى التعاون القائم بالفعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات متنوعة مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل في المجال الإنساني، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بما أبدته الأمانة العامة للأمم المتحدة من استعداد لمساعدة الاتحاد الأفريقي في إنشاء هياكل جديدة له. ويعلق وفد بلادي أهمية كبرى على نجاح مشروع الدعم الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تخطيط مرحلة انتقال منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وعلى هدفه الاستراتيجي الذي يتوخى إنشاء قدرات مؤسسية وطيدة وقاعدة للموارد اللازمة للمنظمة الجديدة.

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلادي أن يشدد على الجودة المثالية للتعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمة الأفريقية في مجال إنهاء الاستعمار كما يتجلى في العمل المشترك لوضع خطة الأمم المتحدة لتسوية مشكلة الصحراء الغربية التي صدقت عليها الجمعية العامة وأقرها مجلس الأمن وقبلها طرفا الصراع، والتي تقضي بتنظيم استفتاء لتقرير المصير للشعب الصحراوي. ولا بد من مواصلة ذلك التعاون حتى يمكن في المستقبل إنهاء استعمار آخر إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في القارة الأفريقية.

وعلاوة على ذلك، يود وفد بلادي أن يشدد على الصعوبات التي تواجه التعاون في القطاع الإنساني. لقد وصل عدد اللاجئين في أفريقيا إلى مستوى يثير قلقا بالغا نتيجة للصراعات والكوارث الإنسانية. ويؤدي عدم وجود هياكل أساسية مناسبة لمعالجة مشكلة تدفق اللاجئين إلى أن يصبح من الصعب، بل ومن المستحيل في بعض الحالات، أن يتغلب البلد المضيف على هذا الوضع بمفرده. ويتعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تفي بدقة بالولاية المسندة إليها وأن تعامل جميع اللاجئين على قدم المساواة، أيا كان عنصرهم أو أصلهم، لأنه ليس هناك لاجئون درجة أولى ولاجئون درجة ثانية. ويجب عليها أيضا ألا تشغل نفسها بعد الآن بالتسوية السلمية للصراعات التي تظل من الاختصاصات القاصرة على الدول الأعضاء والوكالات والأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، نلاحظ أن مشكلة الموارد لا تزال من المشاكل الحادة. ففي عدة حالات تم الإعلان عن نداءات موحدة ولكن دون جدوى. لذلك، نود أن نكرر التأكيد على أهمية تلك النداءات كيما يقدم المجتمع الدولي مساعدة ملائمة إلى الاتحاد الأفريقي وحكومات البلدان الأفريقية المتأثرة بمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين.

أخيرا، أود أن أتكلم عن الكفاح ضد الإرهاب. إن وبال الإرهاب المتعدد الجنسيات يفرض تهديدا عالميا ما من أحد بمنجى منه.

ووفدي يدعو إلى تعاون أكبر بين منظمتينا، من أجل تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته. لقد انضم إليها عدد من الأعضاء يكفي لدخولها حيز النفاذ. ومؤتمر أيلول/سبتمبر الماضي في الجزائر وفر قوة دفع جديدة في هذا الخصوص.

السيد مبارك (مصر): **السيد الرئيس**، يسعدني في البداية ، كعضو بمجلس الشعب المصري، أن أنقل لكم ولجميع ممثلي الدول الموقرة أعضاء الأمم المتحدة أطيب تحيات البرلمانيين المصريين. كما أود أن أؤكد على الأهمية الخاصة التي يوليها مجلس الشعب المصري للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

لقد كان بدء وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني هدفا هاما سعى البرلمان المصري لتحقيقه خلال تولي الدكتور سرور، رئيس مجلس الشعب المصري، رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. لذا فإننا نشعر بسعادة خاصة لرؤية الجمعية العامة للأمم المتحدة

توافق بالإجماع على منح وضع المراقب للاتحاد البرلماني الدولي.

في ظل عملية العولمة وما أحدثته من تقارب المسافات بين الدول والشعوب والثقافات وما أدت إليه من تداعي الفواصل بين سياسات الدول الداخلية والخارجية اللتين صارت كل منهما تؤثر على الأخرى وتتأثر بها، فقد آن الأوان لامتداد نشاط برلمانات العالم إلى ما وراء حدودها، بعدم الاقتصار على إطار العمل الوطني، صانعا ورقيبا على التشريعات والقوانين، وإنما النزول إلى معترك السياسة الدولية، ضابطا لإيقاعها، مرشدا لاتجاهها، حاكما لوتيرتها.

إن برلمان مصر يدعو من فوق منبر الأمم المتحدة إلى تعزيز دور برلمانات العالم في مجال السياسة الدولية وامتداده إلى متابعة التزام الحكومات في سياساتها الداخلية بما تعهدت به من اتفاقيات ومعاهدات دولية.

ويستند طرحنا هذا إلى ما تشهده الساحة الدولية من ظاهرة متنامية تتحلل فيها الحكومات من التزاماتها الدولية بأسرع من الوقت الذي استغرقه التفاوض حول تلك الالتزامات، وذلك في ظل غياب رقابة داخلية تتابع التنفيذ الأمين لتلك الاتفاقيات، وبخاصة ما يخرج منها عن الإطار الثنائي إلى الإطار المتعدد الأطراف الذي يُعنى بخير ونفع البشرية كلها.

ولعل أبرز مثال يوضح ما نرمي إليه هو تجربة العالم مع قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، التي أثمرت برامج عمل القرن ٢١ الذي علق المجتمع الدولي، وبخاصة الدول النامية، آمالا كبارا عليه، ثم جاءت مرحلة تنفيذ الأحكام والتعهدات الواردة ببرنامج العمل لتلقي تراجعا منظما من جانب العديد من الدول عما تعهدت به أمام المجتمع الدولي. هذا في الوقت الذي كان وجود مساءلة برلمانية داخلية كفيلا بالزام الحكومات ببذل جهد أكبر للالتزام بتلك التعهدات.

واتصالا بالحديث عن البيئة والتنمية، وهما موضوعان يتصلان بحاضر ومستقبل البشرية كلها، فقد شهدنا قبل أشهر قليلة اختتام مؤتمر جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة، الذي أسفر بدوره عن وثيقة ختامية وخطة تحرك تضمنت القدر الذي أمكن الاتفاق عليه من التزامات دولية في مجالي البيئة والتنمية المستدامة.

وإن ما نتطلع إليه هو أن تلك الالتزامات لن تؤول إلى ما آلت إليه التزامات ريو دي جانيرو من الأفول في طيات النسيان والإهمال. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو جميع برلمانات العالم لاتخاذ الترتيبات اللازمة لمتابعة التنفيذ العاجل والأمين لكافة نصوص وأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر جوهانسبرغ، ووثيقة مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية وغيرها من الوثائق الدولية الهامة في مجال التنمية.

يود وفد مصر تركيز الأضواء على ما يعانيه البرلمانيون الفلسطينيون من جراء سياسات الإغلاق التي تتبعها سلطة الاحتلال الإسرائيلية للحيلولة دون أدائهم لعملهم ممثلين لأبناء الشعب الفلسطيني، وذلك بمنعهم من التنقل بين مناطق السلطة الفلسطينية، سواء للالتقاء بأبناء دوائرهم أو لحضور اجتماعات المجلس التشريعي الفلسطيني.

إن ما تقوم به إسرائيل من سياسة منهجية منظمة لتدمير السلطات والمؤسسات المدنية الفلسطينية، يتناقض تماما مع ادعاءاتها بأنها واحة الديمقراطية في المنطقة، إذ أن الديمقراطيات الحقة لا تحتل أراضي الغير أو تغتصب حقوقهم. كما أن السياسات الإسرائيلية تلك تتناقض مع ما تشترطه من إقامة مؤسسات منتخبة في الأراضي المحتلة، متناسية أن بفلسطين سلطة تنفيذية ومجلسا تشريعيا منتخبين في انتخابات حرة تمت تحت إشراف دولي.

لذا فإن البرلمان المصري يدعو كافة برلمانات العالم للتدخل لدى حكوماتها لاتخاذ كل ما من شأنه إيقاف معاناة الشعب الفلسطيني، ووقف تدمير مؤسساته المدنية والتشريعية التي تعد وحدها القادرة على توحيد وقيادة صفوف الشعب الفلسطيني نحو مسيرة السلام والاستقرار والتنمية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): نقدر غاية التقدير الموضوع محل المناقشة في الوقت الراهن ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى''. ونحن لا يمكننا أن نحقق الإمكانية والفعالية التامتين للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، على حد سواء، إلا عن طريق التعاون بشأن الأمور ذات الاهتمام المشترك.

اسمحوا لي بأن أعرب عن ارتياح وفدي المستمر لأننا نتعامل مع موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في إطار بند واحد على جدول الأعمال. وهذا يتيح لنا فرصة لنكون أكثر فعالية ولإجراء مناقشة واحدة. لكن هذا يجعل من الصعب أيضا التعليق على كل البنود الفرعية، الهامة بنفس القدر، المدرجة على جدول الأعمال. ولذلك، سأعلق هذا العام على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي .

باكتمال العدد المطلوب من التصديقات على الميثاق الجديد، أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمة دربان في الصيف الماضي. والرئيس المؤقت، السيد عمارة عيسي، ورئاسة جنوب أفريقيا، أمامهما الآن التحدي الصعب بجعل الاتحاد الأفريقي منظمة تزاول أعمالها بصورة حسنة.

إن الحيوية المتجددة للاتحاد الأفريقي وتوجهه وولايته المتصفة بروح العصر تظهر الالتزام الذي توليه أفريقيا لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويتأكد ذلك بصورة أكبر بالتطلعات المتضمنة في إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي التشديد على أهمية التعاون القوي والعملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسيكون دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في النهوض بقدرة لجنة الاتحاد الأفريقي على الاستجابة للأغراض والأهداف الموضوعة أمرا هاما. ونظرا لأن الاتحاد الأفريقي اعتمد نطاقا واسعا من المقاصد والتدابير لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي، ستكون قدرة اللجنة أمرا ضروريا. وينبغي أن ينهض التعاون المعزز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصورة أكبر بالطموحات العالية من أجل منع وتسوية الصراع، والحكم الرشيد والديمقراطية في الدول الأفريقية، كما هي متصورة في اتفاقية الشراكة الجديدة وميثاق الاتحاد الأفريقي.

ويجب أن تقدم المشاركة المتزايدة للاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة إسهاما قيما لعمل الأمم المتحدة. وتتشجع النرويج بالتزام الأمين العام القوي بمزيد من استنهاض مثل هذا التعاون. ولا بد من تعزيز تطوير الجهود المشتركة للمنظمتين في منع الصراع وعمليات السلام في القارة الأفريقية .

ولا تؤدي آثار الصراعات المتنوعة الدائرة في القارة الأفريقية إلا إلى تفاقم الفقر وتخلف التنمية، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والجفاف والجوع. ولا تزال الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والسودان والصومال دون حل وتستدعي الانتباه المتواصل من جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة. وتتصور مبادرة اتفاقية الشراكة الجديدة أن يتحمل القادة الأفارقة مسؤولية السلام ومنع الصراع. إن التزام القادة الأفارقة بالسلام، كما تجلى مؤخرا في ساحل العاج، يجعل دور الأمم المتحدة دورا

مساندا. إن تركيز مؤتمر قمة دربان القوي على الاستمرار في منع وإدارة وحل الصراع من خلال إنشاء مجلس أمن أفريقي لأمر مشجع. ومع ذلك، ما زال ينبغي فعل الكثير من أجل أن يكون هناك نظام جاهز للعمل بالكامل. ولا تزال المساعدة من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين مطلوبة. وستواصل النرويج مساندة الآلية وتطالب الأمم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية مثلما تطالب الدول غير الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة بالأخذ بنهج منسق لدعم قدرة الاتحاد الأفريقي على معالجة الصراعات الأفريقية.

إن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر هام بصورة خاصة في الدبلوماسية الوقائية وعمليات صنع السلام وحفظ السلام. ومن شأن جهود الاتحاد الأفريقي الإقليمية لتحقيق تكامل اقتصادي وسياسي أقوى أن تساعد في منع المزيد من الصراعات. ولقد وضع الاتحاد الأفريقي الجديد جدول أعمال طموحا جدا. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في مساعدة الاتحاد الأفريقي على تحقيق تلك الأهداف الطموحة.

ويمثل التعاون بين البعثات الميدانية جانبا هاما للعلاقة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. فقد أنشئ تقسيم للعمل يعمل بصورة جيدة في كثير من مجالات الصراع وعدم الاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما في كوسوفو، حيث تتولى المنظمة مسؤولية بناء المؤسسات وتحقيق الديمقراطية في إطار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والحرب ضد الإرهاب في أفغانستان، أصبح التعاون في آسيا الوسطى أمرا هاما بصورة خاصة. ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكاتب في جميع الجمهوريات الخمس. كما أن لعدد من وكالات الأمم المتحدة مكاتب مؤسسة بصورة جيدة في تلك البلدان. ومن ثم ينبغي لنا البحث عن طرق تعزيز التعاون وتحديد المجالات التي يمكن فيها تجميع الطاقات. إن تقسيم العمل على أساس الميزات النسبية للمنظمات المعنية يكفل استخدام الموارد بطريقة تضمن تناسب المردود مع الكلفة.

وستظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريكا ضروريا للأمم المتحدة في السنوات القادمة، تعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة في إرساء قاعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفف عبء الأمم المتحدة في منع الصراع وإدارة الصراع في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتود النرويج أن تؤكد أهمية تعزيز الانشغال البرلماني في القضايا والعمليات الهامة التي تجري في إطار الأمم المتحدة. فالبرلمانات جوهر كل ديمقراطية في أنحاء العالم. والبرلمانات هي التي تقرر إذا كان ينبغي المصادقة على المعاهدات أو الاتفاقات الدولية أم لا، والبرلمانات هي التي تعتمد أو تعدل القوانين الوطنية لكي تتماشى مع تلك الصكوك الدولية – ولا ننسى: أن البرلمانات هي التي تجعل الأموال متوفرة – للتعاون الإنمائي وللمنظمات والعمليات الدولية ولمتابعة أي مبادرة عالمية جديدة – من خلال الميزانيات المعتمدة في البرلمانات. ومن ثم، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تنجح بصورة كاملة في تحقيق أهدافها وتطلعاتها إلا من خلال التعاون الذي تشترك فيه البرلمانات.

وعليه، ترحب النرويج بتقرير الأمين العام (A/57/375)، الذي يوضح بجلاء أن التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة قد طور بصورة أكبر منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة. إن البرلمانيين، في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، أسهموا بنشاط بآرائهم ومساندتهم فيما يتعلق في عدد من فعاليات الأمم المتحدة، مثل مؤتمر القمة

العالمي المعني بالتنمية المستدامة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للطفل وقمة الغذاء العالمية.

وفي إعلان الأمم المتحدة للألفية، عقدت الدول الأعضاء العزم على: ''مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال المنظمة العالمية للبرلمانات، أي الاتحاد البرلماني الدولي''. وبسرور كبير تساند النرويج اعتماد قرار الجمعية العامة الذي يدعو اتحاد البرلمانات الدولي للمشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب، مما يسمح بتعميم وثائق الاتحاد البرلماني الدولي الرسمية في الجمعية. وهذا قرار طال انتظاره فترة طويلة. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن هذا القرار يمثل علامة هامة في تزويد الأمم المتحدة ببعد برلماني. وعلى أساس الوضع الجديد والمعزز للاتحاد البرلماني الدولي واتفاق التعاون لعام ١٩٩٦، نود أن تحث كلا المنظمتين على استعراض التعاون الجاري حتى الآن والنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتعميق وتوسيع برنامج التعاون في المستقبل.

السيد غبطة (الهند) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على تقريره (A/57/122) عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

يشكل القانون الدولي أداة لا غنى عنها لإقامة نظام عالمي جديد. ولا يمكن أن يكتسب القانون الدولي الحرمة والعالمية الأساسيتين لجعله مقبولا على نطاق أوسع من دون أن يوفق احتياجات وتطلعات الدول الآسيوية والأفريقية ويعبر عنها بشكل مناسب. وقد شهدنا على مر السنين، مشاركة قديرة وتمثيلا بارعا من الدول الآسيوية والأفريقية في عمل الأمم المتحدة وفي محافلها التشريعية. وإن مساهمتها في تنمية قانون المعاهدات وقانون البحار بارزة، وهذا مرده بدرجة كبيرة، إلى عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية بوصفها منتدى لتنسيق مواقف مشتركة في التفاوض بين آسيا وأفريقيا ومحاولة تطويرها.

وما برحت البلدان الأعضاء تتلقى مساعدة قيمة من المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية (المنظمة الاستشارية القانونية) لمساعدتها على الاستعداد والمشاركة في مجموعة اجتماعات متعلقة بالقانون الدولي بشأن البيئة والتجارة وحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى عدد من الإعلانات ومشاريع المبادئ التي أعدتها المنظمة الاستشارية القانونية حول مواضيع تتعلق مثلا باللاجئين، والقانون الإنساني، وتسليم المجرمين، والمساعدة القضائية المتبادلة، والهجرة والاستثمار. وإن تركيزها المتواصل على عمل لجنة القانون الدولي، وقانون البحار، والإرهاب، وحقوق الإنسان، والتجارة الدولية، والبيئة ومجموعة القانون الجنائي الدولي المتطورة، سيعود بالمساعدة الكبيرة على الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى اجتماعاتها السنوية والاجتماعات العرفية السنوية التي يعقدها مستشارو الدول الأعضاء القانونيون في نيويورك، عقدت المنظمة الاستشارية القانونية أيضا حلقات دراسية وحلقات عمل متخصصة بشأن مواضيع معاصرة تتعلق بالقانون الدولي. وضمت هذه الاجتماعات أفضل ما عند آسيا وأفريقيا من كفاءات متخصصة في القانون الدولي. وثمة حاجة لتكثيف تلك التفاعلات.

وتضطلع المنظمة الاستشارية القانونية بدور لا غنى عنه في مساعدة الدول الآسيوية والأفريقية على تطوير سياسات ومواقف قانونية مستنيرة وعلى تأدية دورها في إقامة نظام عالمي عادل ومنصف. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تعيد تنظيم ولاياتها، وأن تجمع الأموال الضرورية وان تبني هياكلها الأساسية. ويجب أن تكفل الدول الآسيوية والأفريقية تطوير خبرة القانون الدولي عن طريق إقامة مؤسسات متخصصة لتوفير التعليم القانوني. ولا بد أيضا من

التوسع في نشر المعلومات عن تطور القانون الدولي بطريقة تجعل حصول شتى فئات المجتمع عليها سهلا. وينبغي أن يحدث تفاعل منتظم بين الخبراء الأكاديميين والحكوميين في القانون الدولي داخل البلدان وفي مختلف أنحاء الأقاليم.

ويمكن أن تسهم المنظمة الاستشارية القانونية بدرجة كبيرة في تلك العملية بإعداد برامج تدريب وتنظيم محاضرات متخصصة جدا ورفيعة المستوى بالاستعانة بخبراء رائدين في القانون الدولي، وبرامج المنح الخاصة بالمؤسسات على المستوى الجامعي وتبادل خبرات المثقفين والخبراء في القانون الدولي في القارتين. وإننا نرحب بإنشاء المنظمة الاستشارية القانونية مركزا للأبحاث والتدريب يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق تلك الأهداف. ومن المفهوم أنه لا يمكن مواصلة بعض هذه الأنشطة إلا بتوفر مزيد من الأموال. وقد يكون دفع الاشتراكات المتأخرة، وكذلك جمع الأموال عن طريق التبرعات، عاملا مساعدا.

من المشجع أن نشير إلى أن ملامح المقر الدائم الجديد للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية بدأت تظهر في نيودلهي. ونأمل أن يكون مبنى المقر الرئيسي، إلى جانب المجمع السكني للأمين العام، جاهزين للسكن بحلول السنة المقبلة. وإن الحصول على مقر جديد، يضفي على كل أنشطة المنظمة الاستشارية القانونية بعدا جديدا وعمقا أكبر. ونأمل أن تجذب المنظمة الاستشارية القانونية مزيدا من الأعضاء وأن تباشر تجهيز الدول الأعضاء فيها بشكل أفضل لمعالجة المشاكل المعاصرة للقانون الدولي. ولا يساورنا شك في أنه سيتم العمل بنشاط لزيادة عضوية المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية تحت قيادة نيجيريا.

لقد أصبحت المنظمة هيئة للقانون الدولي معترفا بها في المجتمع الدولي، بوصفها الهيئة الحكومية الدولية الفريدة من نوعها التي تحظى بمركز مراقب لدى الأمم المتحدة. ونأمل أن يتواصل نمو التعاون بين المنظمة الاستشارية القانونية والأمم المتحدة بشكل أمتن. ونحن نعتز بعضويتنا في المنظمة، التي ما برحت تخدمنا بوصفها منتدى للتعاون في مجال القانون الدولي. وإننا متفائلون لأن المنظمة ستضطلع، في الأعوام المقبلة، بدور أكبر وستساعد على تعزيز المصالح المشتركة للدول الآسيوية والأفريقية، محققة أهدافها الرامية إلى التدريب ونشر خبرة القانون الدولي بين الدول الآسيوية والأفريقية، وبالتالي إلى تعزيز دورها في تطوير نظام قانوني عالمي عادل ومنصف.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بتهانئي لرئيس الجمعية العامة على التقدم السلس الذي تشهده حتى الآن أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وإننا واثقون بأن الدورة، من خلال الجهود المشتركة التي يبذلها الرئيس ومكتبه والأمانة العامة والوفود، ستتكلل بالنجاح المنشود.

ونحن هنا اليوم لنناقش مسألة مهمة هي مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وتتميز الأمم المتحدة، بوصفها هيئة دولية متعددة الأطراف، بسمة فريدة كونها الممثل الأكبر والأشمل لهذه الهيئات. فنطاق عملها الواسع، ضمن المقاييس التي وضعها ميثاقها، يشمل الجميع. وفي هذا العمل، تعتمد الأمم المتحدة على الدول الأعضاء في التوجيه والإرشاد والدعم وتعول على مختلف أجهزتها لتنفيذ القرارات.

ولكن الدور المهم جدا الذي تضطلع به مختلف المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الأخرى التي لا تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، في استكمال تلك الجهود، قد لا يستأثر بالاهتمام في بعض الأحيان. وإن مشاريع القرارات الموضوعة اليوم قيد النظر في إطار بند

جدول الأعمال ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“ تسهم حتما بشكل كبير في تخطي هذه الهفوات. وإن الحاجة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة من جهة، والأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها من جهة أخرى، ليس موضع نقاش. فهذا التعاون سيسهم في كفالة تنسيق أفضل للجهود الفردية والتعاونية التي تبذلها كل تلك المنظمات والأمم المتحدة في مجالات مختلفة.

وسأتطرق بكلمات قليلة إلى التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وترحب بنغلاديش بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الوارد في الوثيقة A/57/375. ويوفر هذا التقرير وصفا ممتازا للأعمال التي يقوم بها البرلمانيون والمساهمات التي يقدمونها، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، فيما يتعلق بالجهود الجاري بذلها على الصعيد الدولي لتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وقد قدم المؤتمر ١٠٧ للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٢ إسهامات ذات شأن من أجل تحديد مسار لتنفيذ إعلان الألفية. وليست الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع مختلف هيئات الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ودورات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجلسات الاستماع البرلمانية السنوية التي تعقد في الأمم المتحدة سوى أمثلة قليلة على العمل البالغ الفائدة الجاري القيام به من جانب الاتحاد البرلماني الدولي.

ويؤدي البرلمانيون دورا حاسما في البلدان التي ينتمون إليها بقيامهم بصوغ السياسات العامة للحكومات وبوضع التشريعات، فضلا عن الإشراف على تنفيذ السياسات العامة وإنفاذ القوانين. ولا يمكن للمرء أن يكون مغاليا في تأكيد أهمية الدور الذي يقوم به المشروعون. فمن خلال أعمالهم يحددون السياسات العامة لدولهم إزاء مسائل صون السلام والأمن وكفالة التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، سواء على الصعيد الوطني أم على نطاق العالم. ويسهم الأثر الإجمالي للجهود التي يقومون بها على الصعيد الوطني في تحديد الاتجاه الذي يتخذه العالم بالنسبة للوفاء بغايات الأمم المتحدة وأهدافها.

لذلك فمن الأهمية بمكان أن يكون للبرلمانيين والمشرعين من بلدان العالم بأسره منتدى فعال يتبادلون فيه الآراء بشأن جميع المسائل الهامة الجارية. وما فتئ الاتحاد البرلماني الدولي يلبي هذه الحاجة بشكل يبعث على الارتياح على مر السنين. ومن ثم يكتسب التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أهمية خاصة. فهو يمكن البرلمانيين من مختلف البلدان من الإلمام المباشر بكيفية عمل الأمم المتحدة وأنشطتها ومختلف أجهزتها ووكالاتها. كما يهيئ لهم فرصة لتفهم المسائل من منظور عالمي، مما يتيح لهم مقارنة المطالب الدولية والاستجابات الوطنية الفعلية لها من خلال السياسات والتشريعات. غير أن هذا التعاون يمكن الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها أيضا من تفهم وتقدير الحالات والآمال والطموحات الفريدة التي تقيد أعمال البرلمانيين والمشرعين وتشكلها على الأصعدة المحلية والوطنية.

وكثيرا ما تعمل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية استنادا إلى معايير ومقاييس عالمية وعامة، تم التوصل إليها من خلال مفاوضات تجمع بين وجهات النظر المتضاربة في توافق آراء عريض. وكثيرا ما يتطلب تطبيق هذه المعايير والمقاييس في الميدان في مختلف الحالات الوطنية والمحلية بعض التعديل والمواءمة الدقيقة، مراعاة لخصائص الحالات الفردية. وكثيرا ما يثبت أن سر النجاح يكمن في تعديل الأولويات بشكل عملي وواقعي وفي تنوع التفسير والتقييم. وتلاحظ

في نسق واسع من المسائل هذه الحيرة، أو هذه الفجوة بين السياسات العامة العريضة وبين تنفيذها الفعلي في ظل الأوضاع المحلية. وسيقطع تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي شوطا بعيدا في التصدي لهذه المعضلة وفي تضييق الفجوات. ومن دواعي سرورنا أن يزداد تعزيز هذا التعاون بمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب لدى الأمم المتحدة بموجب قرار اعتمدته الجمعية العامة بالأمس بهذا المضمون، هو القرار ٣٢/٥٧.

وتتمتع بنغلاديش بتقليد عريض في التعددية والمؤسسات الديمقراطية البرلمانية. وبالرغم من كثير من المزالق والنكسات بين آن وآخر، فقد فضل شعب بنغلاديش دائما شكلا تشاركيا من أشكال الديمقراطية. ولدينا برلمان مزدهر، يمارس فيه المشروعون الرقابة عن كثب من خلال لجان برلمانية دائمة يرأسها برلمانيون وليس أعضاء في الوزارة. ويشارك البرلمانيون البنغلاديشيون بنشاط وانتظام في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي. ويتفاعل أعضاء البرلمان من كلا الحزبين الحاكم والمعارضة مع زملائهم في البلدان الأخرى من خلال برامج منتظمة للتبادل. وقد قام البرلمانيون في بنغلاديش في مناسبات معينة بمبادرات لتنظيم زملائهم في المنطقة في أنشطة لتبادل الرأي ولصوغ مواقف مشتركة وبرامج فيما يتعلق بمختلف المسائل.

وتولي بنغلاديش وبرلمانيوها خاصة للتعاون المتزايد باستمرار بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. لذلك فقد انضم وفدي إلى وفود أخرى كثيرة في تقديم مشروع القرار A/57/L.38، عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سرور وفد السنغال بصفة خاصة أن نعود في الجمعية العامة بدون تحيز أو رضا عن النفس لإلقاء نظرة على التعاون الخصب الذي ينبغي الآن تعزيزه وتوسيع نطاقه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ومن حسن الطالع أن هذه المنظمة في أدائها للمهمة النبيلة التي كلفها بها الميثاق كانت تتمتع دائماً منذ اتخاذها القرار ١٥١٤ (د-١٥) في عام ١٩٦٠ بروابط وثيقة ومثمرة مع قارة تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن المنظمة قريبة منها حقاً وأنها تشعر بخوالجها وتسجل نبضها، وفي كلمة واحدة تلقي بالاً لشواغلها المشروعة للغاية. وتدور هذه الشواغل في توقيت ملائم حول تحديات العصر الجديد الذي نعيش فيه ومصالحه، وسمته العولمة، وهي واقع قوي لا سبيل إلى كبته كان يخالج أذهان قادتنا حين جرى تدشين الاتحاد الأفريقي رسمياً في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في ديربان، عقب إنشائه في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لومي في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بعد عام من مؤتمر القمة الشهير الذي عقد في سرته.

وهكذا حدد هؤلاء القادة الطرق الجديدة لأفريقيا، التي تلتقي على ثلاثة عوامل هي مكافحة الإرهاب وتقوية أواصر السلام وتعزيز التنمية. ولتحقيق تلك الأهداف، لا غنى عن دعم الأمم المتحدة.

وسأتعرض أولاً للحرب على الإرهاب. وقد كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية مدعاة للأسف ودليلاً رهيباً على مدى الضرر الذي يمكن أن يلحقه الوحش القاسي والشرير الذي نطلق عليه الإرهاب. وقد أسرعت أفريقيا التي دفعت بالفعل ثمن هذه النقمة، وبخاصة على هيئة الهجمات الفاتكة التي وقعت قبل بضعة أشهر منها في كينيا وفي تترانيا، بالشروع في اتخاذ قرارات جريئة للتعامل مع هذا الخطر الجسيم.

وبمبادرة من رئيس دولة السنغال، اعتمد مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب إعلان داكار لمكافحة الإرهاب

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وتلا تلك الخطوة الهامة عقد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا في مدينة الجزائر خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الذي وضع جدول أعمال أفريقي يرمي إلى مواجهة هذا البلاء على الأراضي الأفريقية، استناداً إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، التي اعتمدت في مدينة الجزائر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩.

وحتى في وقت أقرب من ذلك، اعتمدت تدابير أخرى لاقتلاع جذور العناصر والممارسات التي تشكل عصب الإرهاب والقضاء عليها. وأود أن أشير هنا إلى بعض أبرز الأمثلة في هذا المجال.

وأود، في هذا الصدد، أن أذكر بإعلان تونس لعام ١٩٩٤، بشأن وضع مدونة سلوك للعلاقات فيما بين البلدان الأفريقية؛ وإعلان وخطة عمل ياوندي لعام ١٩٩٦ بشأن مكافحة المخدرات وتعاطيها والاتجار بها بشكل غير مشروع في أفريقيا؛ وإعلان داكار لعام ١٩٩٨ بشأن منع ومكافحة الجريمة عبر الوطنية والفساد؛ وإعلان باماكو لعام ٢٠٠٠ المتعلق بصياغة موقف أفريقي مشترك بشأن منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بشكل غير مشروع. ولا شك أن هذه المبادرات تعكس تصميم أفريقيا على القيام بدور أكثر نشاطا في الكفاح من أجل القضاء على الإرهاب. إلا أن نجاح تلك الجهود يتوقف على الدعم والمساعدة النشطين من جانب جميع الشركاء، وخاصة الأمم المتحدة التي جعلت من السلام أولويتها العليا.

وأود الآن أن أنتقل إلى موضوع تعزيز السلام. لقد آمنت السنغال دوما بأن انتعاش القارة، وبالذات انتعاشها الاقتصادي، سيظل بعيد المنال ما دامت الصراعات والتوترات ونتائجها الإنسانية المفجعة مستمرة داخل الدول وفيما بينها. وهذا ما دعا بلدي إلى الالتزام بالمشاركة في هذا المسعى بكل ما في استطاعته، من خلال المساهمة بالقوات في الميدان والاستعانة بشخصيات سنغالية معروفة، لتعزيز السلام في بلدان شقيقة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون ومدغشقر. وكنا في الماضي قد قدمنا مثل هذه المساهمات في غينيا - بيساو وليبريا وبوروندي ورواندا. وقد نفعل الشيء نفسه في الغد القريب في كوت ديفوار، وفي ليبريا مرة أخرى، ما إن تسمح الظروف بذلك.

وبغية تعزيز قدرة مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن على التدخل، من المزمع أن تتولى الأمم المتحدة، إلى جانب آلية استعراض الأنداد التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المساعدة في تسهيل تنفيذ نظام الإنذار المبكر الذي وضعه المجلس الأفريقي، وإنشاء برامج تدريبية لأفراد القوات المسلحة والشرطة المدنية. وسيكون بوسعهما أيضا تقديم دعم متناسق للبلدان الأفريقية التي تشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام. وأود، في هذا الصدد، أن أرحب بتواجد الأمم المتحدة بصورة فعالة وإيجابية في عدد من مسارح العمليات في أفريقيا، وأن أشيد بتعاونها المثمر مع الاتحاد الأفريقي في إدارة الصراعات التي تعصف بالقارة الأفريقية.

وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يرحب، على وجه الخصوص، بالرسالة القوية التي بعث بها مجلس الأمن إلى شركائنا الإنمائيين بهدف تعبئة المعونة التقنية والمالية الملائمة، لتمكين غينيا - بيساو وسيراليون من توطيد المكاسب التي تحققت في إرساء الظروف السياسية والاجتماعية الطبيعية في هذين البلدين اللذين يمران بمرحة إنعاش.

وبالنسبة لجارتنا القريبة ليبريا، ما زلنا في انتظار الدعم الحاسم من الأمم المتحدة، فيما يتجاوز إنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا والذي تسلم ولايته يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في اجتماع وزاري عقد في نيويورك بناء على طلب السنغال، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي كان أمينها العام أيضا حاضرا في ذلك الاجتماع. وقد حان الوقت لإبرام اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار في ليبريا، ولأن يحل السلام بشكل نهائي في ذلك البلد الشقيق الممزق، مما يمكِّن من التعجيل بإيفاد قوة للفصل بين الأطراف في ليبريا، واستعادة السلام والأمن والتنمية في ذلك البلد.

إن استقرار المنطقة بأكملها يتوقف على هذا الأمر، حيث برزت مؤخرا عناصر انقسامية في جمهورية كوت ديفوار الشقيقة. ووفد بلادي يرحب بالبيان الرئاسي الحازم الذي صدر عن مجلس الأمن – والذي يعكس الاهتمام الخاص الذي توليه الأمم المتحدة لهذا الموضوع – بخصوص إرسال قوة حفظ سلام أفريقية إلى ذلك البلد، تحظى بثقة الأطراف وبالدعم القيم من الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة. وبلوغا لتلك الغاية يأمل وفد بلادي في أن يتسنى الخروج بنتائج إيجابية من المفاوضات التي بدأت في لومي عقب الاتفاق المتعلق بوقف الأعمال العدائية، والذي أبرم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية السنغال.

ويطيب لي أن أقول إننا دائما نقدر كثيرا مساعدات الأمم المتحدة التي كانت سخية في إتاحة الكثير من خبراتها ومعارفها لأفريقيا أثناء مرحلة الإعداد السابقة لإنشاء مجلس الأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويحدو وفد بلادي الأمل في مواصلة تعزيز هذا التعاون بمجرد أن تبدأ تلك الهيئة الجديدة في مباشرة عملها، وتصبح مستعدة لتولي مسؤولياتها في مجالات منع الصراعات وإدارتها وتسويتها، وصولا إلى تعزيز الأمن في القارة، الذي هو شرط لا غنى عنه لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وأود الآن أن أنتقل إلى موضوع النهوض بالتنمية الأفريقية. فباستخلاص الدروس المستفادة من الفشل المتكرر الذي كان مآل العديد من البرامج والاستراتيجيات والمبادرات الأخرى المتعلقة بتنمية أفريقيا والتي كانت تأتي من الخارج في معظم الأحيان، عقد زعماؤنا العزم في نهاية المطاف، على صوغ واعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، حتى يكسروا إلى الأبد أغلال التخلف التي كبلت شعوبنا زمنا طويلا. وهذه الفكرة، نظرا لروحها الجماعية والسخية، ستمكن أفريقيا من الاندماج بنجاح في عالم اليوم المتسم بطابع العولمة، والمشاركة بنشاط في التجارة العالمية من خلال الزيادة الملموسة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومضاعفة الاستثمار المحلي.

ووفد السنغال يرحب باستجابة الأمم المتحدة البناء في هذا الصدد. والأمين العام، في تقريره المعنون ''التقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات''، عرّف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بأنها الإطار المتكامل لصوغ شراكة بين أفريقيا وبقية العالم، وهي الشراكة التي ستضطلع فيها المنظمة بدور تنسيقي قيادي. وسعينا إلى التعاضد في هذا السياق، سيعهد إلى مستشار للمهمات الخاصة في أفريقيا، لم تحدد شخصيته بعد، يزود بالموارد التي تلزمه لتنفيذ مهمته على الوجه الأكمل. ولا ينبغي أن يقتصر دور المستشار على المهام البيروقراطية، بل ينبغي، بالأحرى، التوسع في المسؤوليات التي يكلف بها، حتى يكون قادرا على القيام بدور دينامي وعملي واستباقي باسم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتظل السنغال مقتنعة بأن الأمم المتحدة في هذا الصدد، كما هو الحال في أمور أخرى، ستدعم الجهود الإقليمية لتعظيم النتائج في الميدان بتحسين تنسيق الجهود

وزيادة التماسك في البرامج والأنشطة التي تنفذ محليا عن طريق مختلف أجهزة الأمانة العامة.

وفي الختام، أود أن أقول إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حسبما يصفه الأمين العام كوفي عنان – الذي أهنئه على وجاهة تقريره – قائم فيما يبدو، ويسير على على خير ما يرام. ومع ذلك، نعتقد أننا إذا أمعنا النظر، سنجد أن إمكانات التعاون الكبيرة والفرص الهائلة التي يتيحها ذلك التعاون لم تستكشف بعد على النحو الكافي، وأن هيكل الأمانة لم يستوعب بعد بالكامل العنصرين الجديدين المتمثلين في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وفي ضوء العمل المحمود الذي ينجزه مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لدى منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، الذي نشيد بديناميته، فضلا عن افتتاح المكاتب دون الإقليمية في داكار ونيروبي وعما قريب في أماكن أخرى في أفريقيا، لا يساور السنغال أدنى شك في أن عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة ستفي بكل توقعاتنا. وبهذه الملاحظة الباعثة على التفاؤل، أود أن أؤكد على امتنان السنغال لأنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد البرلماني الدولي التي لا غنى عنها وأن أعرب عن رغبة شديدة في أن تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بنجاح، إلى جانب هاتين المنظمتين، على بناء عالم أفضل، عالم تُسد فيه فجوة التكنولوجيا الرقمية بالكامل، ويعاد تنشيط الاقتصاد بشكل مستدام، وتثّبت الديمقراطية وحقوق الإنسان بقوة، وينتصر على الأوبئة، عالم يستتب فيه السلام بشكل دائم من أجل تحقيق سعادة أكبر لكل الشعوب، حتى لأكثر الشعوب هامشية وضعفا.

فلتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى معاً، في جهودها اليومية المشتركة لبناء السلم، على تشكيل شراكة نموذجية من أجل التنمية. ولتنجح في جهودها من أجل تحقيق التعاون.

السيد غروس (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسعدني أن أتكلم هنا بصفتي عضوا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وبصفتي برلمانيا سويسريا، وأحد المبادرين بتنظيم الاستفتاء الذي أجري حول انضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة.

إنني ممتن لأمرين. أود أن أشكر الحكومة السويسرية على السماح لي بالتكلم بدون أن تطلب مني التعبير عن موقفها. وإذا لم تتفقوا مع بعض ملاحظاتي، فأرجو أن تتكلموا معي مباشرة. وأود أيضا أن أخبركم بمدى امتناني لشعب وكانتونات الاتحاد السويسري. لقد كنا، كما تعلمون، من بين آخر الدول التي تنضم إلى عضوية الأمم المتحدة. وكنا أيضا من أوائل الذين انضموا إليها كشعب بأكمله. فلقد قرر الشعب السويسري الانضمام بإلحاح من إحدى أقلياته التي سعت إلى عكس النتيجة السلبية للتصويت الأول في عام ١٩٨٦. وكان ذلك دليلا آخر على صحة المثل القديم الذي يقول إن السويسريين قد يعارضون فكرة جديدة ولكن هذا لا يعني أنهم ضد الفكرة، بل مجرد أنهم لم يقرروا بعد دعم هذه الفكرة الجديدة.

لا بد أن تتذكروا أنه حتى في بلدانكم تحدث أشياء بنفس الطريقة. فإذا نظرتم إلى العديد من الأشخاص الذين يسافرون على قطار في رحلة طويلة وغير محددة، فسوف يمر وقت طويل حتى يمتلئ القطار. ولكن كل الجهد المبذول في الإعداد للرحلة يعوضه القدر الأكبر من الشرعية والمتانة والمعرفة التي يكتسبها كل من شارك في ذلك.

وكان هذا الجهد مستحق العناء المبذول من أجل مستقبل سويسرا والأمم المتحدة أيضا، هذا لأن الحياة في

ديمقراطية تعني حشد إبداع الشعب وثروته وقدرته الفكرية معا سعياً إلى خدمة قضية مشتركة أكبر.

واليوم نواجه التحدي والواجب المتمثلين في تصميم هيكل يقدر قيمة الديمقراطية قبل الدولة القومية، ذلك لأن الدول القومية لم تعد قادرة وحدها على التصدي لتحديات الوجود العابرة للحدود الوطنية التي تواجه شعوبها، كما أنها لا تضمن الاحترام لحقوقها الإنسانية واحتياجاتها الاجتماعية. ولا بد أن نتذكر أن الديمقراطية أكبر بكثير من مجرد تنظيم أغلبية برلمانية وسلطة تضفي الصبغة الشرعية. فهي شرط أساسي لكل من لا يملكون امتياز القدرة على التعبير عن أنفسهم، حتى لا تقتصر الحرية على الأثرياء والمتميزين.

وبناء عليه، لا بد لنا اليوم أن نعولم الديمقراطية، حتى نضفي الصفة البشرية على العولمة. وستكون الأمم المتحدة في طليعة هذا الجهد المشترك ويمكن لكل منطقة من العالم أن تسهم في هذا الجهد من خلال تجاربها. إن مجلس أوروبا، المنظمة الخاصة بكل أوروبا التي تضم ٤٤ بلدا أوروبيا، بما فيها بلدان أقل حظاً في أوروبا، هو نموذج للكيفية التي يمكن بها أن يتحول برلمانيون، تختارهم من برلماناتهم الوطنية، إلى محرك يدفع قدرة هذه المنظمة عبر الوطنية إلى العمل. وقد تكون هذه تجربة يمكن للأمم المتحدة الاستفادة منها. وعلى أساس هذه التجربة، أرجو منكم دعم قرار الجمعية بشأن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يتفق مع وجهة النظر هذه.

هذا الأساس البرلماني، الذي من شأنه أن يعكس آمال الشعوب وتجاربها وأفكارها واحتياجاتها، قد يبدو مثيرا للقلق بعض الشيء للحكومات والدبلوماسيين أو صعبا عليهم، ولكنه ضروري بالطبع لتعزيز شرعية الأمم المتحدة وفعاليتها وقدرتها على حل مشاكل الشعوب الوجودية لخدمة مصالح العالم الحقيقية.

والتجربة الأخرى لمجلس أوروبا التي تستحق أن تدرسها منظمات أخرى إقليمية وعبر وطنية ومنظمات الأمم المتحدة هي السلطة التي أقامها المجلس لحماية حقوق الإنسان بشكل فعال ولصالح كل مواطن، بما في ذلك المواطنون الذين ألحقت الأذى دولهم. وهناك أيضا بعض المشاكل التي يواجهها مجلس أوروبا والأمم المتحدة معا والتي ينبغي إصلاحها بشكل جماعي. وعلى وجه الخصوص، أفكر في الكيفية التي يتم بها تمويل هذين الجهازين. وقد تكون ممارسات الاتحاد الأوروبي مفيدة في هذا الصدد. ولكني أفكر أيضا في ضعف هاتين المنظمتين أمام سلطة الاقتصاد العالمي والظلم الذي يوجده في كل أنحاء العالم.

وأود أن أذكركم بما اقترحه جاك دلورز على الأمم المتحدة، وهو إنشاء مجلس للأمن الاقتصادي يستجيب للأزمات المالية العالمية ومعاناة بعض الشعوب من الفقر، مثلما يستجيب مجلس الأمن للتهديدات التي تواجه السلم والأمن.

وأنا أعلم أن هذه الأفكار قد تبدو لبعضكم أفلاطونية الطابع، ولكني أود أن أذكركم بأن كل نجاح نفتخر به اليوم، مثل الأمم المتحدة على سبيل المثال، كان أيضا يبدو في وقت ما أفلاطوني الطابع بعض الشيء. وإذا كنا نريد لأطفالنا وأحفادنا السعادة والافتخار بمنجزاتهم السياسية، فلا بد أن نتحلى اليوم بالانفتاح والشجاعة عند النظر في الأفكار المبتكرة.

وإذا لم تتحلوا اليوم بقدر كاف من الشجاعة وتتصوروا ما يُفترض أن يكون مستحيلا فلن نتمكن من تحقيق ما هو ممكن وضروري للغد. ولا بد أن نتفادى صراع الحضارات، إذا كنا نسعى إلى تعزيز التفاهم.

إنني أشكركم على انفتاحكم وشجاعتكم، وأود أن أشكركم أيضا على صبركم الكافي في الاستماع لما قد يكون خطابا غير مألوف بعض الشيء.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أشارك في جلسة الجمعية العامة هذه المكرسة للبند ٢٢ من جدول الأعمال، المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. إن وفدي يولي أهمية كبيرة لهذا البند، حيث أنه أحد السبل العديدة التي تضفي من خلالها الأمم المتحدة الصبغة المؤسسية على تعاونها مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. ويفضي هذا التعاون إلى تفاهم أفضل ويساعد في تعزيز أدوار وفعالية الأمم المتحدة وهذه المنظمات.

وأود أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي الكبير للقرار الذي اتخذته أمس الجمعية العامة بمنح صفة المراقب للاتحاد البرلماني الدولي، وهو منظمة ما فتئت تتعاون مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة جدا التي قدمها في إطار هذا البند. وفي بياننا اليوم، نود أن نركز على تعاون الأمم المتحدة مع ثلاث منظمات هي، الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وموريشيوس عضو فيها جميعا. وفي هذا الخصوص، يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها وفد جنوب أفريقيا، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، ووفد لبنان، بالنيابة عن المنظمة الدولية للفرانكفونية، ووفد أنغولا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

نحن نلاحظ بارتياح أن خلال العام قيد الاستعراض، ازداد التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية – الآن الاتحاد الأفريقي – تعزيزا في مجالات مختلفة، واشتمل على كل وكالات منظومة الأمم المتحدة تقريبا. ولاحظنا، على وجه الخصوص، التعاون الوثيق بين المنظمتين في مجالي منع نشوب الصراعات المسلحة ونزع فتيل التوتر في أجزاء عديدة من أفريقيا، من بينها مدغشقر والكاميرون، وهما بلدان ينتميان إلى نفس المنطقة مثل موريشيوس.

ومع تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، تمر منظمة عموم أفريقيا الآن بمرحلة تحول، وتحتاج بشكل خاص إلى الخبرة والمساعدة لإقامة بنى جديدة وأساس جديد لبناء قدرات مؤسسية قوية. ويسرنا أن يسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهاما استراتيجيا لوضع إطار متماسك لهذا التحول، ونأمل أن تستمر تلك المساعدة على أساس طويل الأجل عندما ينتهي برنامج المساعدة الأولي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

لقد اتسمت العلاقات الجيدة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية دائما بالتعاون المثمر بين الأمم المتحدة وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وكان منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها دائما أولوية لمنظمة الوحدة الأفريقية، وسيظلان كذلك بالنسبة للاتحاد الأفريقي في السنوات القادمة وبإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، نأمل أن تظل المساعدة التي كانت تقدم إلى الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية قائمة وأن يزداد تعزيزها. وكما يدرك أعضاء كثيرون، أعربت أفريقيا عن استعدادها للقيام بدور أكبر في منع نشوب الصراعات وحلها بالمساهمة بقوات أفريقية في سياق مختلف حالات الصراع. وهذه المبادرات ستتطلب دعما كثيرا، ونحن ندعو الأمم المتحدة إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي على بناء قدرته في هذا الشأن.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، شارك السيد أمارا إيسي، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، في

اجتماع مجلس الأمن العلني بشأن الحالة في أفريقيا، الذي أدى إلى إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. وكانت تلك هي المرة الأولى التي دعي فيها الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى تقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الصراع في أفريقيا. ووفد بلدي يعتقد اعتقادا قويا بأن هناك جدوى من المحافظة على هذه الممارسة في المستقبل. وحدد الفريق العامل طرقا عديدة يمكن فيها لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة أن تتعاونا لتناول المسائل الأفريقية.

وإن وضع سياسات إنمائية عن طريق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، البرنامج الاقتصادي للاتحاد الأفريقي، يشهد على عزم وتصميم أفريقيا على التصدي للتحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأيضا الإيكولوجية للقارة. لكن من الواضح أن أهداف المبادرة لا يمكن تحقيقها بدون مساعدة الشركاء الدوليين. والأمم المتحدة يمكنها أن تيسر عملية بناء الشراكات لتنمية أفريقيا. ونحن نود أن نؤكد من جديد أن إطارا للتنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة كلها سيكون من الضروري وضعه لتحسين فعالية دعم الأمم المتحدة للشراكة .

(واصل كلمته بالفرنسية)

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة و المنظمة الدولية للفرانكفونية، يبين تقرير الأمين العام بوضوح أنه منذ اتخاذ القرار ٤٥/٥٦، والتعاون بين الكيانين ازداد تعزيزا.

ووفد بلدي يرحب بذلك التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية القائم على التكامل وذي النفع المتبادل.

وعلى الصعيد السياسي، إلى جانب إسهام المنظمة الدولية للفرانكفونية في حل الصراعات في دول أفريقية عديدة، وعلى وجه الخصوص بوروندي والكاميرون، نرحب بقرارها لإجراء مشاورات عادية ولتبادل المعلومات والخبرات في مجال الدبلوماسية الوقائية واستعادة وتعزيز السلام.

ووفد بلدي يرحب بمساهمة المنظمة الدولية للفرانكفونية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، الذي مكّن من تضمين عنصر لإدارة المعلومات معني بالمحيط الهندي في شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتلك الشبكة، مع فرعها في موريشيوس، يكون لها الآن وجود في المحيط الهندي، مما ييسر بالتالي تعزيز قدرات المعلومات على خدمة التنمية المستدامة في تلك الدول.

ونحن نأمل أن تزداد ممارسة التعاون بين الأمم المتحدة و المنظمة الدولية للفرانكفونية في مجالات أخرى لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الناطقة بالفرنسية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

واسمحوا لي بأن أعود إلى التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي منظمة دون إقليمية تفخر موريشيوس بانتمائها إليها. إن الجماعة لا تشارك اليوم، في تعزيز الديمقراطية، والسلام، والأمن والحفاظ عليها فحسب، وإنما أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي في قطاع واسع من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

إن موجة جديدة من التفاؤل تجتاح منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع آفاق حقيقية لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. والجماعة، كمنطقة، تعاونت تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة في مجال أنشطة حفظ السلام، وعلى وجه الخصوص، في عمليات السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وتوقيع اتفاقي بريتوريا ولواندا يدل على التزام وإرادة أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لطي الصفحة وبدء عصر جديد يتصف بالسلام وإعادة البناء. ونحن ندعو الأمم المتحدة إلى تعزيز

وجودها ودورها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى المساعدة عن طريق برنامج شامل لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين، حتى يمكن للسلام أن يكون دائما ومستداما.

وفي أنغولا، هيأ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل، ظروفا لم يسبق لها مثيل لحل كل المسائل المعلقة المتصلة ببروتوكول لوساكا وتنفيذه كاملا بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحرب والصراع. إلا أن مع نهاية الحرب، على أنغولا أن تواجه تحديات إنسانيةكبيرة. ولذلك، من الحيوي أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة أنغولا بتقديم مساعدة مالية ومادية إنسانية لتخفيف معاناة الشعب الأنغولي وإعادة اندماج الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في كل مجالات الأنشطة في البلاد. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدور تنسيقي هام.

ومع التقدم المحرز في عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، يجب أن يكون التركيز الآن على كيفية تحقيق برنامج تسريح وإعادة إندماج فعال من أجل إحلال سلام دائم في هذين البلدين وفي المنطقة بشكل عام. ووفد بلدي يفضل نهجا عالميا لمعالجة مشكلة التسريح وإعادة الاندماج، ونحن نعتقد أن المنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يمكن أن تقوم بدور هام في تنسيق تلك البرامج.

ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أنه في السعي من أجل إحلال السلام والاستقرار في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، هناك تشاور وثيق مستمر بين إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والجماعة لتحديد الفرص لمزيد من التعاون في التصدي لمشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء على الألغام الأرضية.

والجماعة عازمة على مواصلة تحقيق هدفها النهائي الخاص ببناء منطقة تكون فيها درجة عالية من التوافق والتعقل. وهذا سيمكن من تجميع الموارد التي تستهدف تحقيق الاعتماد الكلي على الذات من أجل تحسين مستويات معيشة شعوب المنطقة. والجماعة تشجع الدول الأعضاء فيها أيضا على إدماج منظور جنساني على مختلف مستويات صنع القرار. وللأسف، يعوق هذه الجهود في الوقت الحالي، انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض معدية أخرى بشكل كبير، وكذلك الأحوال الجوية القاسية التي سادت مؤخرا، والتي ألحقت خسائر كبيرة في الوضع الغذائي في عدد كبير من بلدان الجماعة. وبينما تبرز تقارير الأمين العام التعاون الوثيق القائم بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تناول هذه المسائل، نناشد المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته إلى أعضاء الجماعة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتضررة بشكل خاص من الفيروس/ الإيدز ومن النقص الحالي في الأغذية.

وفي الختام، يؤيد وفد موريشيوس تأييدا تاما مشاريع القرارات الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

السيد جانغ بيشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة القانونية الاستشارية الآسيوية – الأفريقية. ويسرنا أن نرى المنظمتين تعززان علاقتهما وتوسعان مجالات تعاونهما.

والمنظمة الآسيوية الأفريقية هي المنظمة القانونية الاستشارية الحكومية الدولية الوحيدة للمنطقة الآسيوية والأفريقية. ومنذ إنشائها، كرست نفسها للمجالات التالية: التشاور والتنسيق بشأن الأمور القانونية بين الدول الأعضاء؛ وآخر التطورات في القانون الدولي؛ والمسائل القانونية ذات

الاهتمام المشترك للبلدان الآسيوية والأفريقية. وقد أحرزت نتائج إيجابية. وعملت المنظمة القانونية الاستشارية عبر السنين بوصفها محفلا تعاونيا لبلدان المنطقة للعمل بشأن المسائل القانونية والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وعلاوة على ذلك، أسهمت في التطوير التدريجي للقانون الدولي وفي تدوينه.

وأصبحت المنظمة القانونية الاستشارية هيئة إقليمية ذات نفوذ فريد في المجال القانوني. ونعتقد أن ذلك النفوذ سيظل متناميا.

ومنذ أن منحت المنظمة مركز مراقب في الجمعية العامة، ظلت تتمتع بتعاون أوثق دائما مع الأمم المتحدة. ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة مثل لجنة القانون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تمثّل بصورة منتظمة في الدورات السنوية للمنظمة القانونية الاستشارية، ويدلي ممثلوها على نحو منتظم ببيانات هامة.

وبالمثل، تحضر المنظمة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية اجتماعات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة وتشارك على نحو فعال بتقديم إسهامات مفيدة. وهي منذ البداية أولت اعتبارا ذا أولوية للمسائل القانونية وغيرها مما يهم الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يبرز تعاونها مع لجنة القانون الدولي. فهي إلى جانب دعوة ممثلي لجنة القانون الدولي إلى المشاركة في دوراتها السنوية وإلى الكلام عن أعمال لجنة القانون الدولي، جعلت أيضا التقرير المقدم عن أعمال لجنة القانون الدولي بندا منتظما في جدول أعمالها، تُجرى في إطاره مناقشات وتقدَّم مقترحات. ويحضر الأمين العام للجنة القانونية الاستشارية أيضا كل دورة من دورات لجنة القانون الدولي ويعرض أعمال المنظمة. والتعاون بين المنظمتين مثمر وباعث على الارتياح.

وفي تموز/يوليه الماضي، عُقدت الدورة السنوية الحادية والأربعين للمنظمة القانونية الاستشارية في أبوجا، نيجيريا. وأجريت خلال الدورة مناقشات تفصيلية بشأن العديد من القضايا الهامة، بما في ذلك أعمال لجنة القانون الدولي، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وحملة مكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، واللاجئين، ومكافحة الإرهاب. وهذا مكّن أعضاء اللجنة من تحقيق التفاهم المشترك والشروع في التعاون بشأن تلك القضايا.

والصين، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة والمنظمة القانونية الاستشارية الآسيوية الأفريقية، تولي أهمية كبيرة للمنظمة القانونية الاستشارية، وظلت تشارك بنشاط في أعمالها وظلت تدعم بقوة أعمالها منذ أن أصبحت عضوا كامل العضوية في سنة ١٩٨٣. ويسر الصين أن ترى التعاون الأوثق دائما والموسع بين الأمم المتحدة والمنظمة. ويحدونا الأمل في أن تزيد المنظمتان تعزيز تعاونهما في مجال تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه والمجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وهذا سيضرب مثلا جيدا للعلاقة الوثيقة والتعاون الفعال بين منظمة عالمية دولية ومنظمة إقليمية دولية في سعيهما إلى تحقيق السلام والتنمية في العالم. وستواصل الحكومة الصينية إسهامها في تعزيز دور ونفوذ المنظمة القانونية الاستشارية، وكذلك في التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أبو الغيط (مصر).

السيد سانتا كلارا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وزير خارجية البرتغال، أنطونيو مارتينس دا كروز، الرئيس الحالي

لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي رغب في مخاطبة هذه الجلسة العامة بشأن البند ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا''.

إننا نرى أن هذه المناقشة، التي تجري قبيل المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون، المزمع عقده في بورتو في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، رسالة سياسية هامة توضح الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لدور وإسهام منظمة الأمن والتعاون في توطيد السلم والاستقرار في المجال الإقليمي لعملها.

وقد ظل الهدف الهادي لولاية الرئاسة البرتغالية ضمان محافظة منظمة الأمن والتعاون على دورها الهام في الحلبة الدولية، في مجالها المهني المتمثل في الدبلوماسية الوقائية وفي المهام الجديدة الناتجة عن السياق الأمني الدولي الدائم التغيُّر.

وقد ظل منع الإرهاب ومكافحته يمثلان أولوية أساسية بشراكتنا، بهدف تعزيز الإسهام القيم لمنظمة الأمن والتعاون، أي من خلال خطة عمل بوخارست وبرنامج عمل بيشكيك، في سياق الاستراتيجية الدولية بقيادة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق نظمنا في لشبونة، في ١٢ حزيران/يونيه، أول مؤتمر للأمناء العامين والممثلين السامين للمنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية المشاركة في مكافحة الإرهاب. ونأمل أن نرى متابعة لهذا المؤتمر في السنة المقبلة، وقد عرضنا استضافة هذا الاجتماع في البرتغال.

وظللنا أيضا نعمل تجاه وضع ميثاق لمنظمة الأمن والتعاون لمنع ومكافحة الإرهاب. وهذه الوثيقة السياسية، التي نأمل أن نراها وقد اعتمدت في اجتماع بورتو الوزاري، ستؤكد من جديد القيم الأساسية والمبادئ الدائمة والخالدة التي توجه أعمال منظمة الأمن والتعاون.

وسيكون من الأمثلة الملموسة الأخرى لحيوية منظمة الأمن والتعاون اعتماد قرار في لشبونة يتضمن مبادئ توجيهية واضحة لوضع تفاصيل استراتيجية لمنظمة الأمن والتعاون لمواجهة مهددات الأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين. وهذه الاستراتيجية ليس من شأنها التمكين من تحديد قائمة للأخطار والتحديات فحسب، ولكن التمكين أيضا من وضع نهج عملي جديد لمنظمة الأمن والتعاون كي تواجه هذه المخاطر.

وندرك جميعا الصعوبات والأخطار الجديدة التي تهدد أمن كل منا وأمننا مجتمعين، بيد أنه ليس في استطاعة أي منظمة أن تتعامل مع هذه الصعوبات والأخطار وحدها. فمن المهم بصفة خاصة تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع المنظمات الدولية والإقليمية في عالمنا الآخذ بأسباب العولمة، الذي أصبح فيه مفهوم الأمن الذي لا يتجزأ أكثر وضوحا أمام مواطنينا من أي وقت مضى.

وانطلاقا من هذه الروح، عكفت البرتغال في إطار رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تعزيز المفهوم التنفيذي لمنهاج الأمن التعاوني الذي اعتُمد في مؤتمر القمة الذي عقدته المنظمة في اسطنبول عام ١٩٩٩، بغية إيجاد طرق للحوار والتعاون بين المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية، سواء على صعيد المقر أو في الميدان.

وقد تمكنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها ترتيبا إقليميا يعمل في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، من أن تقيم عبر السنوات شراكة وثيقة ومثمرة للغاية مع الأمم المتحدة في عدد من المجالات الرئيسية المتصلة بالأمن.

ويحتل موضوع منع نشوب الصراعات مكانا بارزا ضمن الجهود المشتركة التي تبذلها المنظمتان. فمنع نشوب الصراعات من العناصر الأساسية لأنشطة منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا، وهو مجال هام للغاية يمكن من خلاله تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية. ونحن بحاجة بالفعل إلى العمل على إيجاد ثقافة مشتركة لمنع نشوب الصراعات، على سبيل متابعة الحوار المتعلق ببناء السلام الذي بدأه الأمين العام كوفي عنان. ونحن نرحب في هذا السياق بمبادرة المؤتمر الإقليمي المتعلق بمنع نشوب الصراعات الذي عقده الاتحاد الأوروبي في شهر آب/أغسطس الماضي في هلسينغبورغ، والذي شارك فيه الوزير مارتينز دا كروز بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولا تنبع الأهمية المستمرة التي تتمتع بها المنظمة فقط من اتساع نطاق عضويتها، بصفتها المنتدى السياسي الوحيد الذي يعمل في نفس الوقت على صعيد أوروبي وأوروبي – أطلسي وأوروبي – آسيوي، وإنما تأتي هذه الأهمية أيضا من المفهوم الفريد والشامل الذي تأخذ به المنظمة في مجال الأمن، والذي يستند إلى ثلاثة أبعاد، هي: البعد الإنساني، والبعد السياسي – العسكري، والبعد الاقتصادي – البيئي. وهذا الإطار المؤلف من هذه الأبعاد هو الذي تعمل في ظله المنظمة مع الأمم المتحدة بصورة ملموسة وعملية. وفيما يتعلق بالبعد الإنساني، تود الرئاسة البرتغالية أن تثني على المشاركة النشطة لعدد من الممثلين الرفيعي المستوى من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في الاجتماع السنوي لتقييم التنفيذ، الذي عقد في وارسو في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. فقد مهد هذا الاجتماع الطريق أمام إعداد الوثائق ذات الصلة لاجتماع المجلس الوزاري في بورتو بشأن الاتجار بالبشر، والتسامح، والمعايير الانتخابية. كما نود أن نشدد على أن المنظمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتعاونان بصورة وثيقة فيما يتعلق باللاجئين وانعدام الجنسية وتتبادلان المعلومات في هذا الخصوص.

وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادي والبيئي، تود الرئاسة البرتغالية أن توجه الشكر لليونسكو واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على ما قدمته هذه الهيئات من دعم قيِّم في أثناء المنتدى الاقتصادي الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شهر أيار/مايو من هذا العام في براغ بشأن موضوع التعاون من أجل استخدام المياه بصورة مستدامة وحماية نوعيتها. ونأمل في أن تساهم التوصيات التي تم اعتمادها في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لجعل القرن الحادي والعشرين قرنا يسوده ''السلام في مجال المياه''.

وفيما يتعلق بالبعد السياسي – العسكري، ما برحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تبذل جهودا متواصلة في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمثل هذا المجال أحد المجالات الهامة للتكامل والتعاضد بين الأمم المتحدة والمنظمة. كما أننا ندرس إمكانية قيام المنظمة في هذا العام بالمشاركة في عمليات حفظ السلام أو الاضطلاع بها. ويلزم أن يجري ذلك بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة.

ولننتقل الآن إلى مسألة التعاون في الميدان، فقد شهدنا في مناطق مختلفة طوال هذا العام تطويرا مستمرا للجهود المتآزرة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويتسم هذا التعاون في جنوب شرقي أوروبا بالمتانة ويحقق نتائج ملموسة. ففي جميع أنحاء هذه المنطقة توفر كل من المنظمة والأمم المتحدة الدعم للأخرى فيما تضطلع به من أنشطة يومية في الميدان.

وفي كوسوفو التي يبرز فيها هذا التعاون بصورة أكبر على الصعيد المؤسسي، تتعاون المنظمتان على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٦). وقد أثبتت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنها تمثل جزءا أساسيا من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، إذ أنها قد أدت دورا كبيرا في الإعداد

للانتخابات وتنظيمها. وتوفر انتخابات البلديات التي أجريت مؤخرا مثالا جيدا على الكيفية التي تواصل بها المنظمة توطيد الاستقرار في هذا الإقليم والانتقال به تدريجيا إلى الحكم الذاتي. كما أن المنظمة لا تزال ملتزمة بتدريب قوة للشرطة متعددة الأعراق، وبناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي مولدوفا، طرأت هذا العام بعض التطورات الهامة على العملية السياسية. فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين والوسطاء الثلاثة بعد فترة طويلة من الركود. واتفق الطرفان على مناقشة اقتراح قدمه الوسطاء بشأن الدور السياسي المقبل لمنطقة تراندينستر، فيما يمثل خطوة للأمام نحو التوصل إلى حل لهذا الصراع. وقد أحرز قدر من التقدم فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات اسطنبول من جانب الاتحاد الروسي، ونحن نتطلع لإتمام هذه العملية.

وفيما يتعلق ببيلاروس، كانت العلاقة بين المنظمة وهذا البلد محورا للمناقشات التي دارت في أثناء العام الحالي، ولا سيما من خلال الدور الذي اضطلعت به البعثة الميدانية في مينسك. وقد انخرط رئيس المنظمة في مشاورات جادة مع حكومة بيلاروس بغية الخروج من الجمود الراهن في أسرع وقت ممكن، وتشهد فيينا حاليا مناقشات في هذا الصدد.

أما أنشطة المنظمة في جورجيا فهي محفوفة بالتحديات بصفة خاصة. وقد استضافت الرئاسة البرتغالية المؤتمر الثامن لفريق الخبراء المعني بالمسائل السياسية في كاستيلو برانكو في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي في سياق عملية التفاوض الخاصة بأوسيتيا الجنوبية. ويمثل البروتوكول الذي تم التوقيع عليه خطوة إيجابية على طريق حل هذا الصراع الدائر في منطقة القوقاز، مما يكفل استمرارية الزخم الذي تشهده هذه العملية.

وفيما يتعلق بأبخازيا، تابعت رئاسة المنظمة تطورات الأحداث هناك بأقصى درجات الاهتمام، وقامت بدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سياق عملية السلام.

وفيما يتعلق بآسيا الوسطى، تشيد الرئاسة البرتغالية بالجهود التي تبذلها المنظمة والأمم المتحدة لتعزيز التعاون فيما بينهما. ونود على وجه الخصوص أن نشدد على حسن التعاون القائم بين بعثات المنظمة في آسيا الوسطى، وبخاصة في طاجيكستان، وبين بعض وكالات الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال التصدي لمشاكل اللاجئين المتزايدة. وأود أيضا أن أؤكد التعاون الممتاز القائم بين المنظمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللتين عملتا معا في إطار كثير من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى.

ولعلي أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على اعتقاد الرئاسة البرتغالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن مناقشات الجمعية العامة الحالية ستؤدي إلى اتخاذ القرار السنوي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، الذي سيأخذ بعين الاعتبار حيثما تدعو الضرورة نتائج اجتماع المجلس الوزاري في بورتو. وتعتزم البعثة الدائمة للبرتغال البدء في إجراء مشاورات ومناقشات بشأن مشاريع القرارات في غضون الأسبوع المقبل في نيويورك. وننتظر الدعم من جميع الوفود في هذا المسعى.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام لإعداد التقارير بشأن بند جدول الأعمال محل النظر.

إن منغوليا تولي أهمية كبرى للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأهمية المنظمات الإقليمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وفي منع نشوب الصراعات، وفي تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين وما إلى ذلك لا يمكن إنكارها، لأن تلك المنظمات في وضع فريد يمكنها من التعامل مع مسائل ومشاكل المنطقة المحددة بتوفير الخبرة اللازمة لإكمال خبرة الأمم المتحدة. وتقارير الأمين العام تدل على أن الأمم المتحدة لا تزال تحرز تقدما كبيرا في تعميق وتوسيع علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى على أساس من النفع المتبادل.

وإذ آخذ بعين الاعتبار عامل الوقت وكون وفود كثيرة تكلمت بالفعل باستفاضة بشأن تعاون الأمم المتحدة مع منظمات أخرى، سأركز على تعاون المنظمة مع منظمتين، الاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

يسر وفد بلدي أن يلاحظ أن تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي (A/57/375) واسع وجوهري. وأنا أتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام ومؤداه أن الصوت البرلماني، الذي هو صوت الشعوب، يجب أن يكون عنصرا لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة. ومع أن هاتين الهيئتين بينهما اختلافات تنظيمية وهيكلية، فإن التقرير ذي الصلة يبين أن بوسعهما التعاون بشكل مثمر. وتقرير الأمين العام يتناول إسهام البرلمانات في أحداث الأمم المتحدة الكبرى، بما فيها المفاوضات المتعددة الأطراف، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، ولجنة حقوق الإنسان، وما إلى ذلك. وهي تغطي كل مجالات أنشطة الأمم المتحدة.

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بدأ في وقت يرجع إلى ١٩٤٧. وازداد تطوير ذلك التعاون بالتوقيع على اتفاق التعاون، في ١٩٩٦. وإدراج مسألة التعاون بين المنظمتين كبند تنظره الجمعية العامة في دوراتها منذ ٢٠٠١، دليل على روح تعاون كل من الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وكما يبين التقرير، تتشاطر المنظمتان أهدافا، وبرامج وشواغل مشتركة، وهي، تعزيز السلم والأمن الدوليين، وضمان تعزيز حقوق الإنسان، وتشجيع ودعم التغييرات الديمقراطية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتخفيف الفقر وضمان التقدم الاجتماعي. ونحن نتفق مع وجهة النظر القائلة بأنه يمكن للبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي أن يكونا جسرا بين العالمية والمحلية.

وبينما نتناول مسألة التعاون، من الضروري أن نركز على المزايا المقارنة للمنظمتين وعلى تقسيم رشيد للعمل. لذلك يمكن للاتحاد أن يعمل على رفع الوعي البرلماني ويعزز تأييد عمل الأمم المتحدة في البرلمانات الوطنية، وبالتالي، يساعد الحكومات. وهناك مجال آخر من مجالات التعاون المثمر يمكن أن يكون إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية. ومجال هام آخر يكمن في تعزيز الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية التمثيلية ودور القانون. وعلى سبيل المثال، وافق الاتحاد على الإسهام في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المقرر عقده في منغوليا في حزيران/يونيه من العام القادم. وسيكون موضوع المؤتمر الرئيسي تعزيز الحكم الصالح وتعزيز دور المجتمع المدني.

فالبرلمانات، باعتبارها مجالس تشريعية للدول، يمكنها القيام بدور هام في تعزيز القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص، بتعزيز تدوينه التدريجي والتصديق بسرعة على

المعاهدات الدولية الأساسية – بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، والإرهاب، وتحديد الأسلحة وحماية البيئة – وبتحقيق طابعها العالمي، وأيضا، وهذا له نفس القدر من الأهمية، بضمان تنفيذه تنفيذا تاما.

نحن نرحب بإسهام الاتحاد فيما يتعلق بالعقد الناجح لمؤتمر قمة الألفية عن طريق إسهام أول مؤتمر يعقد على الإطلاق لرؤساء البرلمانات الوطنية. ونحن نتوقع أيضا أن يكون الاتحاد والبرلمانات الوطنية أداة مساعدة في تحقيق أهداف التنمية للألفية في الإطار الزمني المتفق عليه.

ومنغوليا تفخر باشتراكها في الهيئة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. ووفد بلدي، إذ يأخذ بعين الاعتبار الدور البناء الذي يمكن للاتحاد أن يقوم به في تعزيز أهداف الأمم المتحدة، شارك في تقديم مشروع القرار (A/57/L.38) المعروضة أمام الجمعية. ونحن نؤيد التوصية بأن يُمنح الاتحاد دعوة دائمة لمراقبة عمل الأمم المتحدة والحق في توزيع وثائق في الجمعية العامة.

وإذ ينتقل وفدي إلى المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، يود أن يعرب عن ارتياحه للتعاون المتزايد الذي تبديه هذه الهيئة مع الأمم المتحدة منذ ١٩٨٠. وتلك المنظمة، عن طريق برامجها، تساهم مساهمة فعالة جدا في تعزيز دور الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها، بما فيها محكمة العدل الدولية. والمنظمة تواصل توجيه برنامج عملها نحو المجالات ذات الأولوية للأمم المتحدة، الأمر الذي يبعث على امتنان وفد بلدي.

لقد تركت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية بصماتها على أكبر عملية تدوين تدريجي في القرن الماضي: تدوين قانون البحار. وتلك الحقيقة ستمكننا في الشهر القادم من الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للتوقيع على اتفاقية مونتيغو باي، التي تنظم حوالي ثلثي سطح الأرض. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وتلك المنظمة لا تزال ترصد عن كثب عمل وأداء المحكمة الدولية لقانون البحار وسلطة قاع البحار.

في التسعينيات، شاركت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية مشاركة نشطة في برامج عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وفي برامج بشأن البيئة والتنمية المستدامة، وفي مساعدة الوفود للإعداد للمفاوضات بشأن إقامة المحكمة الجنائية الدولية. ووفد بلدي، إذ يأخذ بعين الاعتبار أن دولا عديدة لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي أو لم تنضم إليه، يعتقد أن بوسع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية أن تقوم بدور داعم هام في الجهود الرامية إلى الإسراع بعمليات التصديق، ربما بالتركيز على الشواغل المحتملة للدول، وعرض ملاحظاتها وتعليقاتها المعروفة تماما. وبالمثل، يمكن أن تكون أداة هامة في تعزيز الأهداف والمبادئ الواردة في إعلان قمة الألفية بتعزيز قبول أوسع نطاقا للمعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام.

وإلى جانب مجال القانون الدولي، يود وفد بلدي أن يثني على كون تلك المنظمة نشطة أيضا، في جملة أمور، في مجالات التعاون الاقتصادي الدولي، ومكافحة الفساد، والبيئة، واللاجئين، وحماية العمال المهاجرين، وتعزيز حقوق الإنسان. ونحن نتمنى لتلك المنظمة المزيد من النجاح في تعزيز أهداف الأمم المتحدة. ولهذا السبب، أصبحت منغوليا من بين مقدمي مشروع القرار A/57/L.18.

في الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن الأمل في أن تزيد الأمم المتحدة تعميق وتوسيع تعاونها المتبادل الفائدة مع المنظمات الدولية الأخرى. ونأمل أن يتسع قريبا تعاونها مع المنظمات الإقليمية ليشمل المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب

شرقي آسيا، وأن يشمل ذلك التعاون مع الهيئات القانونية الدولية المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة بوليدو سانتانا (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): تركز هذه المداخلة على البند ٢٢ (ح) من جدول الأعمال بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

يود وفد فنزويلا أن يعرب عن ارتياحه لإدراج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في جدولي أعمال اللجنة السادسة والجمعية العامة، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي يعلقها بلدي على عمل البرلمانيين بوصفهم ممثلين عن الإرادة الجماهيرية ولتأثيرهم الإيجابي على العلاقات الدولية.

إن دعم فنزويلا لعمل البرلمانيين يؤكده اشتراك عدد من أعضاء الهيئة التشريعية في الوفود الفنزويلية. وبهذه المناسبة، يسرنا أن نبرز حضور برلمانيين فنزويليين – بمن فيهم رئيسة البرلمان الأنديزي، النائبة جانيت مادريز سوتيلو، والأمين العام لبرلمان أمريكا اللاتينية النائب رفائيل كوريا فلورز – لاستعراض هذا البند في جلسة عامة. ويعتقد وفدنا أن البرلمانيين الفنزويليين يضيفون دينامية خاصة إلى النظر في العديد من البنود في جدول أعمال الجمعية العامة، وهذا بدوره يمكننا من التركيز على تلك المسائل المتعددة الأطراف بصورة أكثر تكاملا.

إضافة إلى ذلك، أود أن أركز على أهمية أنه من بين الأعضاء الخمسة المنتسبين إلى الاتحاد، ثلاث منظمات برلمانية تنتمي إلى منطقة أمريكا اللاتينية وهي: برلمان أمريكا اللاتينية، وبرلمان الأنديز، وبرلمان أمريكا الوسطى. وإن مشاركة تلك المنظمات في الاتحاد البرلماني الدولي تشهد على أهميته لمنطقتنا وعلى إسهام البرلمانيين في المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية في تحقيق أهدافه، ولا سيما تحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

وفي هذا المجال من التغيير، في كل من النظام الدولي وفي الأمم المتحدة، يجب إشراك أطراف عاملة جديدة بغية جعل التنمية ونتائج السلام والتعاون الدولي أكثر فعالية. ولا يمكن إنكار الإسهامات القيمة التي ما فتئ الاتحاد يقدمها في ذلك المجال، وتحديدا في رعاية السلام والديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نحن نشكر الأمين العام على تقديم تقريره الوارد في الوثيقة A/57/375 الذي يصف فيه التعاون العريض بين الاتحاد والأمم المتحدة أثناء العام الماضي. ويبرز التقرير إسهام البُعد البرلماني في أنشطة الأمم المتحدة، وخاصة في منع الصراعات.

ولا شك أن الدبلوماسية البرلمانية أسهمت وتظل تسهم في منع النزاعات وتسويتها سلميا، وذلك بفضل التأثير الإيجابي للتدابير والاتصالات والعلاقات الدولية التي يمكن أن تجريها البرلمانات، نتيجة لطبيعتها المرنة. وبالمثل، فإن امتثال الدول لأحكام القانون الدولي يتم تعزيزه من خلال الدعم القيم الذي يقدمه الاتحاد إلى الأمم المتحدة، من خلال البرلمانات الوطنية، في ضمان تطابق القرارات القانونية الوطنية مع الإطار القانوني الدولي.

وبالتعبير عن الإرادة الشعبية، يردد البرلمانيون المنتخبون أصداء الإرادة الدولية لشعوبهم. وإضافة إلى ذلك، فهم يروجون لنيل حقوق وحريات الشعوب، ويسهمون في تحقيق السلام والاستقرار، ويوفرون الرصد والمتابعة فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الدولية التي تهم السياسات الخارجية للبلدان.

وكما أوضحنا أثناء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، وأيضا قبل أقل من شهرين أثناء نقاش اللجنة السادسة بشأن هذا البند، تؤمن فنزويلا بأن العلاقات بين

المنظمة والاتحاد يجب أن تُعزز وأن توضع في شكلها الرسمي على النحو الواجب. ولذلك، يسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء على اعتماد مشروع القرار في اللجنة وفي الجمعية العامة. وإضافة إلى ذلك، نحن نرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن توزيع الوثائق الرسمية للأمم المتحدة من دون تكلفة مالية على المنظمة. ونؤيد أيضا مشروع القرار آملين أنه سيعتمد بتوافق الآراء في الجمعية العامة.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): إن النقاش بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ومنظمات أخرى يشكل دائما فرصة خاصة لاستكشاف التآزر فيما بين المنظمات الدولية وتشاطر الخبرات وبالتالي تعزيز الممارسات التي تشجع على تفاهم أكبر بين الشعوب. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر مثالا يقدمه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الذي، منذ إنشائه قبل أكثر من ١٠٠ عام، ما فتئ يروج للحوار بين برلمانات أمم مختلفة.

ويرحب وفد البرازيل بقرار الدول الأعضاء بمنح الاتحاد صفة المراقب في الجمعية العامة. ويسلم هذا القرار ليس بالطبيعة الفريدة للمؤسسة فحسب، ولكن أيضا بأنشطتها التاريخية من أجل التقريب بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة التي هي البرلمان العالمي. وإن الوضع الجديد للكيان حافز فعال من أجل توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد، كما هو وارد في القرار ٥٤/١٢، الذي يسلم بإمكانيات التعاون بين الهيئتين، وفي تقرير الأمين العام عن هذا البند (A/57/375).

ويمكن تحقيق التعاون بين الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية وبين الاتحاد بطريقتين: من خلال مشاركة الاتحاد الفعالة في مناقشات الأمم المتحدة، ومن خلال نشر جدول الأعمال الدولي على الصعيد المحلي. وبذلك، سيؤدي المكون البرلماني للدول دورا ناشطا في المناقشات بشأن المسائل المهمة اليوم. وإضافة إلى ذلك، فإن إسهامات الاتحاد ستعزز فهم البنود الواردة في جدول أعمال الأمم المتحدة، وستمكن البرلمانيين من تقييم الجوانب المتعددة لأعمال المنظمة. وفي حالة البرازيل، يشارك البرلمانيون البرازيليون في الاتحاد البرلماني الدولي لسنوات عديدة الآن. ويسعدنا أن نرى تزايدا في الاتساق بين المناقشات التي تجري في الجمعية العامة والمناقشات التي تدور في برلماناتنا.

ويتعلق السبيل الثاني الذي يستطيع الاتحاد البرلماني الدولي أن يتعاون فيه مع الأمم المتحدة بنشر المعلومات المتصلة بالقضايا الكبرى المدرجة في جدول الأعمال الدولي فيما بين برلماناتنا الوطنية. ومن شأن ذلك أن يشجع توصيل نتائج المداولات التي تجري في الجمعية العامة وتنفيذها على الصعيد الوطني، وكثيرا ما يكون من مهمة البرلمانات الوطنية تحويل قرارات الأمم المتحدة إلى سياسات وطنية. وأود في هذا السياق أن أُرحب بالقرار الذي اتخذه المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي عُقد في مراكش بالمغرب في آذار/مارس من هذا العام والذي أكد على أهمية قيام البرلمانات الوطنية برصد تنفيذ القرارات التي تتخذها المنظمات المتعددة الأطراف.

وتُعرب البرازيل عن تأييدها للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في مجالات كتلك المقترحة في تقرير الأمين العام. وأننا على ثقة من أن منح مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي سيجعل عمل تلك المنظمة أكثر إنتاجية وفعالية. كما أنه سيسهم بشكل عام في إعادة تنشيط دورها في السعي من أجل تلبية أهدافها وتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

السيد لاوتيغويل نودجي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): يُعلن وفد بلادي مشاركته في تأييد البيان الذي أدلى به

الممثل الدائم لجمهورية الكونغو بالنيابة عن أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونحن على ثقة من أن مشروع القرار A/57/L.25 بشأن التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة سيعتمد بتوافق الآراء.

ومع ذلك، أرجو أن تسمحوا لي بذكر بعض جوانب التعاون الدولي والتعاون الإقليمي التي تكتسي أهمية كبرى في نظر وفد بلادي. نظرا للموقع الجغرافي لبلادي، تشاد، الذي جعلها مركزا لالتقاء الثقافات والحضارات الأفريقية، فإنها مطالبة بالمشاركة في التعاون على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. لذلك يقدر وفد بلادي حق التقدير مبادرة الأمين العام بإجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظما إقليمية شتى. ولا يمكن أن يكون الأمر على غير ذلك لأن الأمم المتحدة هي الركيزة الأساسية لكل أوجه التعاون فيما بين دولها الأعضاء.

ويشكل التعاون أحد مجالات التركيز الرئيسية لسياسات حكومة بلادي. وتأكيدا لتلك الإرادة السياسية اتخذت أعلى السلطات في بلادي قرارا بجعل وزارة الخارجية الوزارة المسؤولة عن سياسة التعاون الأفريقي. ونتيجة لذلك، أصبح الاسم الجديد لهذه الوزارة هو وزارة الخارجية والتكامل الأفريقي. وأدت هذه الرغبة في التعاون إلى حفز بلادي على الانضمام إلى منظمات إقليمية عديدة، بعضها تقع مقارها الرئيسية في تشاد.

ومما يسعدني أن بلدي عضو في العديد من منظمات التعاون التي ذكرت في تقارير الأمين العام. وبالتالي، يأمل وفد بلادي أن يكون لتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي تأثير إيجابي على المنظمات الأخرى المتعددة القطاعات والمعنية بالتكامل الاقتصادي مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واتحاد المغرب العربي، وجماعة دول الساحل الصحراوية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتشكل هذه المنظمات الركائز التي تقوم عليها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويتعين عليها أن تقيم روابط للتعاون فيما بينها بمساعدة الأمم المتحدة.

وخلاصة القول، إنه يتعين علينا أن نقيم روابط أفقية للتعاون فيما بين البلدان الأفريقية، وروابط رأسية للتعاون بين المنظمات الإقليمية الأفريقية ولتحقيق التلاقي مع البلدان النامية الأخرى، لا سيما البلدان الواقعة في الأمريكيتين وفي آسيا. أليست أفريقيا موجودة في تلك القارات؟ إن أفريقيا اليوم أشبه ما تكون بسفينة محطمة تحتاج إلى المساعدة من جميع أبنائها السابقين والحاليين من أجل تضميد جراحها.

لذلك نرى أن مناقشتنا اليوم مفيدة جدا. وبالتالي يجب أن تصبح أكثر تركيزا واستهدافا لمجالات التعاون الواعدة والتي يمكن أن تصبح آليات تساعدنا في مكافحة الفقر. وهنا نتساءل أين يوجد الفقر على وجه الدقة؟ والجواب هو أن الفقر واقع ملموس تماما في بلدان نصف الكرة الجنوبي. لهذا السبب، يرى وفد بلادي أنه في الوقت الذي نشيد فيه بالتعاون بين الشمال والجنوب الذي يتعين مواصلة تعزيزه، ينبغي أيضا تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تعزيزه. ولدينا مثل شعبي يقول إن شخصين فقيرين لا يصنعان شخصا غنيا. إلا أن الشخصين الفقيرين يستطيعان بالتأكيد التفكير سويا في ظروف فقرهما والبحث عن السبل التي تمكنهما من الهروب منه.

إن هياكل اقتصادات بلدان الجنوب متشابهة من نواح كثيرة. فتلك البلدان تمتلك الخبرة والتكنولوجيا التي تم تكييفها وفقا لحالتها الإنمائية. وفي هذا السياق، تنوه بلادي مع الارتياح بأننا استطعنا، بفضل تعاون أحد بلدان الجنوب

وهو عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن نستكمل مشروعنا البترولي الجاري تشييده حاليا.

ومن أوجه المفارقة أن بلدان الجنوب الفقيرة لديها احتياطي هائل من المواد الخام والموارد البشرية التي تقدمها في إطار علاقات التعاون التي تقيمها مع بلدان الشمال. والسؤال هو ألا يمكن لبلدان الجنوب تلك أن تفعل نفس الشيء في علاقاتها مع بلدان الجنوب الأخرى. ذلك هو السؤال الذي أرجو إجابة عليه.

السيد سريودجاجا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور أن يشارك وفد بلادي في المداولات التي تجريها الجمعية العامة حاليا بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى''. إننا نشهد تكثيفا للتعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي بدأ قبل عدة سنوات والذي يواصل التطور. وظهرت آفاق أفضل لتحقيق تقدم كبير صوب التوصل إلى حلول لمشاكل إقليمية عديدة كانت تعتبر مستعصية على الحل لوقت طويل. وفي هذا السياق، قام تعاون مثمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي عملت كشركاء في تيسير التوصل إلى حل سلمي لصراعات عديدة.

ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور فعال على نحو متزايد في تسوية المنازعات نظرا لأن لها أكبر مصلحة في التوصل إلى تسوية سلمية لتلك المنازعات. فهي في وضع فريد من نوعه بحكم موقعها الجغرافي وروابطها التاريخية فضلا عن أسباب أخرى مما يجعلها قادرة على أن تقترح حلولا مقبولة للصراعات المحلية. كما أنها تتفهم تعقيدات تلك الصراعات ويمكنها أن تتوسط لحلها بتراهة. ويمكن أيضا أن تؤدي مشاركتها تلك إلى تعزيز مشاركتها في النظام الدولي.

إن الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن تصبح أوثق خلال الأعوام المقبلة، خاصة في مجالات العمل من أجل السلام وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعليم والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية ونقل التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. ونعتقد أنه ينبغي إجراء المزيد من الدراسات بشأن طرائق التعاون في هذه المجالات وغيرها، وذلك في إطار الفصل الثامن من الميثاق وفي سياق تعددية الأطراف الناشئة.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى بعض الجوانب المحددة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا لمشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (A/57/L.16). ويحدونا الأمل أن يعتمد هذا القرار بتوافق الآراء.

وعلى نفس المنوال، تولي إندونيسيا أهمية خاصة للتعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وتستمد تلك الأهمية في جانب منها من مشاركتنا النشطة في هذا المنتدى بوصفنا شريك حوار لهذا المنتدى. ونحن نؤيد ذلك التعاون تماما، ويسرنا أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة (A/57/L.21).

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، نؤيد القرار الذي اتخذ (القرار ٣٢/٥٧) بناء على توصية اللجنة السادسة بمنح الاتحاد مركز المراقب. ونحن من مقدمي مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي (A/57/L.38). ونرى أن ذلك القرار يمثل معلما هاما في العلاقة المتنامية بين الأمم المتحدة وهذا الاتحاد. ومن شأن ذلك أن ييسر مهمة المنظمتين في السعي

إلى حلول جماعية للمشاكل الناشئة التي تواجه المجتمع الدولي وإقامة عالم أفضل للبشرية جمعاء على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للتعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فمما يثلج صدرنا بالأخص الزخم الذي تطور في سياق بناء الهيكل الأساسي العالمي للتحقق، الذي يُعد عنصرا هاما من عناصر المعاهدة في ضمان الامتثال للأحكام التي تحظر إجراء التجارب النووية في الجو أو تحت سطح الأرض أو تحت الماء. وينتظر أن يحقق ذلك النظام أيضا فوائد علمية وتقنية للبلدان النامية.

ويبين مستوى ووتيرة التوقيعات والتصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الدعم القوي الذي تحظى به هذه المعاهدة من جانب المجتمع الدولي. ورغم أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد منذ فتح باب التوقيع عليها قبل ستة أعوام، فإننا نشعر بالارتياح إذ نشهد تزايد عدد البلدان التي صادقت عليها، والذي بلغ الآن ٩٧ بلدا. وندرك أهمية استمرار الجهود نحو التصديق المبكر على المعاهدة وإعادة تأكيد ثقة الدول فيها باعتبارها أداة رئيسية لمنع الانتشار ونزع السلاح النووي. وقد شجع مؤتمر عام ٢٠٠١ المعني بتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ اللجنة التحضيرية والأمين العام على مساندة الجهود المشتركة من أجل زيادة تقيد الدول المعنية.

وإذ تدرك إندونيسيا مسؤوليتها كبلد يرد اسمه في المرفق الثاني من المعاهدة، وتدرك كذلك أهمية التقدم المطرد نحو التصديق على المعاهدة، فإنها ستواصل بذل جهود منسقة للتعجيل بعملية التصديق، التي لا تزال مستمرة. وإندونيسيا أحد البلدان التي تفتقر إلى الوسائل التقنية اللازمة لرصد التجارب النووية أو التحقق من تنفيذ المعاهدة. وبالتالي فإننا نضع ثقتنا في نزاهة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي إمكانية أن يُعول عليها في المستقبل بوصفها أداة متعددة الأطراف لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة. وتؤيد إندونيسيا أيضا المبادرة التي تتولى المكسيك تنسيقها لعقد المؤتمر الثالث لتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣، بغية الحفاظ على الزخم الذي تحقق فيما يتعلق ببناء نظام التحقق وضمانا لتحقيق أغراض المعاهدة. ويحدونا الأمل أن يشهد المؤتمر حضورا رفيع المستوى من جانب الدول التي وقّعت أو صادقت على المعاهدة.

ونود أن نشجع على زيادة أنشطة التوعية التي يقوم بها الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية من خلال الدبلوماسية، ومن خلال المساعي الأخرى حفاظا على الدعم والحصول على دعم إضافي لإقامة نظام تحقق عالمي.

ونود أيضا أن نرحب بالبيان الوزاري المشترك دعما لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي اتخذ خلال دورة الجمعية العامة هذه، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وصادق عليه ٥٠ وزيرا للخارجية (انظر A/57/586). ونرى أن محتوى وروح هذا البيان يعطيان زخما إضافيا للمعيار الدولي المناهض للتجارب النووية، وبالتالي، لقضية منع الانتشار ونزع السلاح النووي.

قبل أن أختتم بياني أود أن أعرب عن الأمل في أن يزداد نمو التفاعل بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية، كما يجسده الاتفاق الموقع في عام ٢٠٠٠، ريثما تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ. ويمكن أن يتواصل ذلك التفاعل والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك وينبغي أن يطور بشكل مثمر بما يعود بالفائدة على كل من الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية. وبهذه الطريقة، يمكن للجنة أن تستفيد من خبرات الأمم المتحدة وبصيرتها. وسيسهم ذلك بدوره في

عمل اللجنة. وتتطلع إندونيسيا إلى تعزيز التعاون بين المنظمتين، وإلى أن تعملا معا صوب الهدف المشترك المتمثل في تحقيق حظر شامل على التجارب النووية يمكن التحقق منه في جميع الأوقات وفي كل البيئات.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون ممارسة حق الرد.

السيد شاحام (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أستميح الجمعية العامة عذرا للرد على بعض الملاحظات التي أبداها ممثل مصر في وقت سابق اليوم.

لسوء الحظ أن وفد مصر وجد من الضروري، خلال مناقشة موضوع عزيز علينا جميعا – ألا وهو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى – أن يشن هجوما غريبا لا داعي له ضد بلدي. ويثير هذا التصرف مزيدا من الدهشة في ضوء حقيقة أنه تقام الاحتفالات اليوم في جميع أنحاء إسرائيل بالذكرى الخامسة والعشرين للزيارة الشجاعة التي قام بها الرئيس المصري الراحل السادات إلى بلدنا وانطلاق المفاوضات التي أدت إلى أول معاهدة سلام بين إسرائيل ودولة عربية.

ويصعب أن نفكر في بند أكثر تكريسا لتعددية الأطراف من هذا البند قيد المناقشة، الذي يُعلي شأن التعاون بدلا من الفرقة. لماذا، إذا، كان لزاما على المتكلم المصري أن يخص إسرائيل بهجوم لاذع، بل وغير دقيق، وذي دوافع سياسية؟ ذلك، للأسف، أمر متكرر. ففي المرة تلو الأخرى، وأثناء المناقشة العامة للجمعية العامة، وفي اللجان المختلفة للجمعية، خص المتكلمون المصريون إسرائيل بالهجوم والشجب في بيانات تتعلق ببنود في جدول أعمال عالمي ليس لها صلة بالشرق الأوسط.

إن وفدي كان يمكن أن يدلي بكلمة ربما لدعوة برلماني العالم إلى التحالف احتجاجا على افتقار البرلمان المصري إلى أي قوة تشريعية، أو ربما للاحتجاج على النظام الاستبدادي في مصر، الذي دأب على انتهاك حقوق الإنسان للأقليات الدينية والعرقية والمثليين والنساء. غير أننا آثرنا ألا نفعل ذلك.

وفي ضوء الموقف الذي يتخذه ممثلو مصر في الأمم المتحدة وأيضا موقف الحكومة المصرية في الداخل، يتساءل شعب إسرائيل ''أين هو السلام؟'' لقد وُعدنا بالأرض مقابل السلام، فانسحبنا من شبه جزيرة سيناء بالكامل. مع ذلك، لم نحصد إلا الكراهية والبغضاء. لقد وعدنا بالأرض مقابل السلام، لذا عرضنا انسحابا واسع المدى من الضفة الغربية وغزة. مع ذلك، لم نحصد في المقابل سوى حملة لا هوادة فيها من الإرهاب سقط فيها حوالي ٧٠٠ إسرائيلي قتلى فضلا عن الآلاف من الجرحى.

بينما تقدر إسرائيل حقيقة أن السلام موجود رسميا بيننا، أطلب من زملائي المصريين أن يفكروا في كيف يؤثر هذا النوع من التصرفات على الشعب الإسرائيلي، الذي يرعى آمال ووعود السلام، ولكنه يرى أنه يحصل في مقابل التنازلات الشاملة فقط على الرفض والكره والعنف.

السيد أبو العطا (مصر): في الحقيقة نحن مندهشون مما ذكره ممثل دولة إسرائيل. لأن البيان المصري لم يتضمن سوى حقائق دامغة، حقائق تشهدها الأراضي المحتلة يوميا. إذ أن سياسة الإغلاق التي تتبعها سلطة الاحتلال الإسرائيلية هي حقيقة واقعة منذ أكثر من عامين. إن منع البرلمانيين الفلسطينيين من التحرك لحضور اجتماعات المجلس التشريعي حقيقة واقعة تحدث يوميا. وإن ما تقوم به إسرائيل من سياسة تدمير السلطات والمؤسسات المدنية الفلسطينية هي أيضا حقيقة واقعة.

وأخيرا سيدي الرئيس، إن الديمقراطية الحقة التي يتحدث عنها مندوب إسرائيل لا تحتل أراضي الغير بالقوة أو

تغتصب حقوقهم كما تفعل دولة إسرائيل منذ أكثر من نصف قرن. فعلى مندوب إسرائيل أن يخجل من أن دولته هي الدولة الوحيدة في القرن الحادي والعشرين التي تحتل أراضي الغير بالقوة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.